المشاركة السياسية والمجال العام
دراسة ميدانية على عينة من الشباب الكويتي

علي الزعبي(*)

ملخص: تتناول الدراسة الراهنة المشاركة السياسية للشباب والمجال العام الكويتي، وذلك من خلال التركيز على عدد من القضايا المهمة، هي: حجم المشاركة السياسية للشباب الكويتي ودوافعها، مجالات المشاركة السياسية وأنماطها، ملامح المجال العام الذي يشارك به الشباب من الناحية السياسية، التداخل بين المجال العام والخاص وانعكاسات ذلك التداخل على واقع المشاركة السياسية للشباب، والمحددات الاجتماعية والثقافية للمشاركة السياسية في المجتمع الكويتي. كما استهدفت الدراسة الكشف عن تأثير تبادلية العلاقات بين المجال العام والمجال الخاص الكويتي على اتجاهات المشاركة السياسية للشباب الكويتي. وتنتهي الدراسة إلى أن المجال العام الذي يتعايش بداخله الشباب الكويتي يحدد – إلى حد كبير – كينونة المشاركة السياسية؛ إذ إن القيم والمعايير والمفاهيم التي يحتويها المجال العام تنعكس – بصورة أو بأخرى – على طبيعة الفكر السياسي للشباب الكويتي، ومن ثم على سلوكياتهم السياسية.

المصطلحات الأساسية: المشاركة السياسية، المجال العام، الشباب، محددات المشاركة السياسية، الكويت.

أولاً – مقدمة :

يعد موضوع المشاركة السياسية من أهم الموضوعات التي لا تزال تشغل اهتمام الباحثين والعلماء في مجال العلوم الاجتماعية، سواء كان ذلك في الدول النامية أم المتقدمة (سيد أبو ضيف، 2002، 51)، وذلك من منطلق أن المشاركة السياسية تعد ظاهرة لا مناص منها؛ فهي نتاج التطور المجتمعي ومحصلته. وتتضمن المشاركة

(*) قسم الاجتماع – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت، دولة الكويت dr.alzuabi@gmail.com

السياسية دلالات كثيرة ومتباينة لأفراد المجتمع، ويعود ذلك إلى طبيعة الثقافة السياسية التي يكتسبها أفراد المجتمع داخل المجالين العام والخاص في مجتمعاتهم (Huntington & Neslon, 1976). وهذا يعني أن دراسة المشاركة السياسية لم تعد تقتصر على السلوك السياسي الفردي، وإنما أضحت تمتد إلى تدارس المجال الذي تشكلت عبره وخلاله السلوكيات السياسية للأفراد؛ إذ أضحى السلوك السياسي نتاجاً لهذا المجال ذي المضامين المتنوعة والمتباينة (Mutz, 2002).

كما أضحت المشاركة السياسية واحدة من أبرز القضايا على أجندة الجدل والحوار السياسي في المجتمع العربي؛ وذلك لعلاقتها الوثيقة بعملية التحول الديمقراطي؛ حيث إن موضوع الديمقراطية وتطورها يتوقف – بدرجة كبيرة – على إتاحة فرصة المشاركة لجميع فئات المجتمع وطبقاته في صنع السياسات والقرارات العامة التي تتعلق بحياتهم، وجعلها – أي المشاركة – حقاً يتمتع به كل فرد في المجتمع (نجوان عبد المعبود، 2007، 2).

وقد انبرت العديد من الدراسات الاجتماعية العربية لمعالجة إشكالية المشاركة السياسية، وما يرتبط بها من ديناميات متنوعة، وعلاقة ذلك بالأبعاد السسيو–ثقافية والسياسية التي تدفع أو تمنع تطورها في المجتمعات العربية، والتي ترتبط – بشكل وثيق – بعمليات التنشئة الاجتماعية – السياسية المحددة لقوة أو ضعف الأدوار التي يقوم بها الأفراد، خاصة النساء، في تلك العملية السياسية، وارتباطها بنوعية مفاهيم المواطنة وطبيعتها والولاء والتماسك والاندماج الاجتماعي من جهة، أو بتلك المفاهيم الخاصة بالعزل والإقصاء والاضطهاد السياسي من جهة أخرى (للمزيد انظر: كمال المنوفي 1996؛ يوسف غلوم وماير ولوكير 1997؛ محمد العجمي 1999؛ علي ليلة 2002؛ سيد أبو ضيف 2002؛ علي وطفة 2003؛ هند الشمندي 2004؛ نجيب غلاب 2008؛ إيمان بيرس 2012).

من ناحية أخرى، فإن أهمية موضوع الدراسة يتمثل في أن المشاركة السياسية للشباب تساعد على تحقيق الاستقرار في المجتمع؛ مما يؤدي بدوره إلى توسيع الإحساس بشرعية النظام وتعميقه؛ ذلك أن المشاركة السياسية تمنح الشباب حقاً ديمقراطياً يمكنهم من ممارسة أدوارهم السياسية بفعالية في المجتمع الكويتي، هذا فضلاً عن أن المشاركة تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه؛ الأمر الذي سينعكس بالضرورة، على شعوره بالانتماء لمجتمعه، ويجعله أكثر إدراكاً لمشكلات

مجتمعاته العديدة والمتنوعة داخل المجال العام. لذا، فإن عدم الوصول إلى صيغة ملائمة للمشاركة السياسية لا بد أن يقود إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي وانتشار ظاهرة العنف المجتمعي وتعمقها (Dhillon 2008).

وعلى الرغم من أنه لا يوجد مجال عام بالمعنى الديمقراطي (الهابرماسي) في المجتمع الكويتي، فإنه يمكننا الحديث عن مجال عام يحمل في طياته كل الخصائص والسمات البنائية لمجتمع الكويت، مجال عام اختلطت فيه الموضوعات الخاصة بالموضوعات العامة، وتشابك ما هو ديني بما هو اجتماعي وسياسي، مجال عام اختلط فيه التفكير العقلاني بالتفكير السياسي بالتفكير الديني. وفي هذا الصدد يمكن القول إن المجال العام في الكويت يبدأ من خلال ساحات داخل المجتمع، وتمتاز هذه الساحات بأنها تشهد أكبر تجمع لأفراد المجتمع. ولو حاولنا رصد الساحات التي تشهد أكبر تجمع للأفراد في المجتمع الكويتي، لتبين أن أهم هذه الساحات هي الديوانية، التي أشار إليها الباحثون على أنها برلمان ولكن دون التمتع بشرعية البرلمانات الرسمية (خالد المغامس 1986 & 1992؛ يوسف غلوم 1996). فالديوانيات تمثل جميع قطاعات المجتمع الكويتي؛ حيث يلتقي فيها الشباب والكهول والكبار... والنشاط السياسي في الديوانيات شكل من أشكال المشاركة السياسية، وهي التي يقوم فيها بعض الأفراد أو الجماعات بمحاولة التأثير على القرارات السياسية وتوجهات الرأي العام نحوها. وتؤكد هذه التحليلات نتائج الدراسة التي قدمها يعقوب الكندري (2002)، ومفادها : أن الديوانية الكويتية كان لها الأثر البالغ في مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت.

وبهذا، يتشكل الرأي العام الكويتي ويتبلور داخل الديوانيات – التي تمثل أحد فضاءات المجال العام – ويصبح طاقة للتأثير على السلوك السياسي لأفراد المجتمع، لذلك فإن الأعضاء النافذين في النسق السياسي يعرفون بدورهم أن سلطتهم السياسية لا تكون مشروعة إلا إذا كانت تمثل هذا الرأي الذي تبلور في المجال العام، وبمقدار استجابة النظام السياسي للآراء والمواقف التي تتولد في المجال العام وتتلاءم معها وتعبر عنها، تتزايد مشروعيته وتستقر (عماد صيام 2007؛ نجوان عبد المعبود 2007).

بهذا الفهم، يصبح المجال العام حيزاً تعبره وتتقاطع فيه سلطتان، هما السلطة السياسية (سلطة الدولة والنظام السياسي) النازلة من أعلى، والسلطة

المدنية التلقائية التي أوجدها المواطنون عبر مشاركتهم في المجال العام، وهذا التقاطع يُضفي على المجال العام طابعه الحيوي والمتجدد الذي يسمه بالتوتر والصراع. ويشير "هابرماس" إلى أنه كلما اتسعت مساحة الفضاء العام زادت قدرة البشر على بناء علاقات تضامنية، والتفاهم على المعنى العام للحاجات والمشكلات. فالفضاء العام يتميز بنمط علاقات تقوم على عمومية الأهداف التي يدعو إليها. فيما يتميز المجال الخاص بالطابع الفردي أو الحصري لتلك الأهداف. فالمجال العام يسعى إلى تعزيز بناء القاعدة المشتركة التي من خلالها تدخل الحاجات ووجهات النظر المختلفة في حيز الفهم المتبادل؛ بما يسمح ببناء رؤية منفتحة واستيعابية تسعى إلى جمع أناس من مختلف الشرائح الاجتماعية، بما يعني أن المجال العام يقوم على نمط من العلاقات، يمنح الأفراد المشاركين فيه الفرصة للعمل لتكون لاهتماماتهم ومشكلاتهم وحاجاتهم معانٍ عامة تعد جديرة بالاهتمام الفعال من عموم الجماعة (عماد صيام، 2007، 8). ومن هنا فإن الدراسة الراهنة تتعامل مع المجال العام باعتباره عالم الحياة الاجتماعية، الذي يرتبط بالنظم الأخرى الموجودة في المجتمع وينفتح عليها.

ثانياً – مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

بادئ ذي بدء، فإن المشاركة السياسية لا تتم في فراغ، وإنما تتم داخل "نسق سياسي"، له عدة مواصفات خاصة، وضمن "مجال عام" له أيضاً سماته الخاصة، التي يتميز بها كل مجتمع إنساني، وهذا الأمر ينطبق تماماً على حالة الكويت. فالمجال العام الذي يتعايش بداخله الشباب الكويتي يحدد – إلى حد كبير – كينونة المشاركة السياسية؛ إذ إن القيم والمعايير والمفاهيم وما تتضمنه من الأبعاد الرمزية المتعددة التي يحتويها المجال العام – تنعكس على الفكر السياسي للشباب الكويتي. فالمجال العام الذي يؤصل لثقافة المواطنة وحقوق الإنسان ومفاهيم الديمقراطية الحقيقية، هو ذلك المجال الذي تُفعل بداخله المشاركة السياسية الفعالة. وهذا ما يشير إليه خلدون النقيب في دراسته حول: اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي، من أن الشباب قد تأثروا بالمجال العام الخليجي الذي يؤصل لبروز الانتماءات التقليدية أو إعادة إحيائها؛ أي أنهم قد تأثروا بحالة الطوءفة – نسبة إلى الطائفة – والبدونة والقبيلة، إلا أن كل ذلك يبقى حالات أو مؤثرات تحرك لأهداف أو أغراض سياسية آنية، وهي حالة تحمل الكثير من المصاحبات على المدى الزمني الأبعد (خلدون النقيب، 2006، 70).

وفي هذا الصدد، تحاول الدراسة – قدر الإمكان – أن تقترب من واقع المشاركة السياسية للشباب الكويتي وتجلياتها في "المجال العام" Public Sphere؛ حيث إنه من اللافت للنظر أن مناقشة قضية المشاركة السياسية للشباب تمثلت – في كثير من الأحيان – في تنظيم بعض الاستحقاقات الانتخابية، ومن ثم اختزال المشاركة السياسية في التصويت الانتخابي فحسب، وهي بطبيعة الحال – أي المشاركة السياسية – أعمق من تلك الرؤية بكثير؛ فالمشاركة السياسية تعني – ضمن ما تعنيه – المساهمة النوعية الحقيقية في صناعة القرار السياسي في شتى المجالات، وليس مجرد الإدلاء بالصوت الانتخابي (انظر: سعد الدين إبراهيم 1985؛ ثامر محمد 2000؛ مروة نظير 2011).

ومن ثم، يعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً؛ حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء، مع خلاف في دلالته، ودرجة تأثيره؛ فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين، واختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه ليس كذلك في الأنظمة التسلطية، إذ تعد الانتخابات هناك أداة لمن هم في مواقع السلطة، يستخدمونها للدعاية، وكسب التأييد والشرعية، أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي، والتأثير في شؤون الحكم والسياسة من قِبَل الجماهير، ولهذا قد يعتبر الامتناع عن التصويت لوناً من الاحتجاج الصامت (انظر: Fennema & Tillie 2001; Zukin *et.al* 2002; Tolbert & Mcneal 2003; Silver 2007).

ويشير مفهوم المجال العام إلى أن هناك قطاعاً في الحياة مفتوحاً لتفاعل الكلام والآراء، والتداول الفكري والمناظرات السياسية، والاتصال بين الأفراد، هو تلك الساحة التي يخرج إليها أفراد المجتمع بهدف الحوار والنقاش مع غيرهم فيما يتصل بالمسائل العامة، ويعتمد هذا الحوار على عدد من المبادئ العامة؛ تتمثل في عقلانية التفكير، قبول الآخر، التسامح، الإيمان بالتعددية، وحرية الرأي والتعبير، ويهدف الجميع من هذا الحوار النقدي البناء إلى التوصل إلى الاتفاق الجمعي، أو تكوين الرأي العام الموضوعي، الذي يبتعد، عن أية مصالح خاصة فيما يتصل بالمسائل العامة التي كانت تشكل جوهر الحوار ومادته الكلامية (أرماندو سالفانوري، 2012). وفي هذا الصدد تذهب بليندا ديفي Belinda Davis إلى أن المجال العام هو فضاء للحوار ومكان للتأثير والنفوذ السياسي، الذي يقوم على احترام الآخر وآرائه ومعارفه، وذلك بهدف تحقيق الإجماع على رأي واحد فيما يتصل بالمصلحة العامة (خالد أبو دوح، 2011، 141).

ويعود الفضل في طرح مفهوم "المجال العام" Public Sphere إلى العالم الكبير هابرماس Habermas الذي يعرفه على أنه مجال الحياة الاجتماعية الذي يمكن الأفراد معاً – بكل حرية – من تحديد مشكلات مجتمعهم ومناقشتها. ويذهب هابرماس إلى أن تلك النوعية من المناقشة هي التي تحدد طبيعة "الفعل السياسي" political action (ويبيكيديا، 2012). إن المجال العام هو "فضاء الخطاب الذي يتجمع حوله الأفراد والجماعات لمناقشة الاهتمامات المشتركة، والوصول – إن أمكن – إلى الحكم المشترك" (Hauser, 1998, 86). ويمكن النظر إلى المجال العام على أنه "مسرح" theater في المجتمعات المعاصرة، تكون فيه المشاركة السياسية قد تشكلت من خلال النقاش والحديث العام (Fraser, 1992)، إنه عالم الحياة الاجتماعية التي يمكن من خلالها أن يتشكل رأي عام ما (Asen, 1999).

بعبارة أخرى، إن المجال العام – كما يوضح هابرماس – يشكل حيزاً من حياتنا الاجتماعية، يمكن من خلاله أن يشكل ما يقترب من الرأي العام، وهو مجال ينشأ من ناس خصوصيين، يجتمعون معاً كجمهور ليتناولوا احتياجات المجتمع من الدولة (المرجع السابق، 143).

ولهذا، فالمجال العام في المجتمعات الغربية – على سبيل المثال – يُفعل من مشاركة المواطنين في العمل السياسي، ويضعه في قمة أولوياته؛ حيث تعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنيّاً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية (Bean, 2007).

وعلى هذا الأساس، يمكننا القول: إنه داخل المجال العام يتعلم الشاب الكويتي كيفية المشاركة السياسية وآلياتها، وذلك من منطلق أن المشاركة السياسية تمثل شكلاً من أشكال التعلم؛ حيث يتعلم الشباب داخل المجال العام حقوقهم وواجباتهم، وهذا يؤدي بدوره إلى معرفة تامة وإدراك كبير لهذه الحقوق والواجبات، وإلى مزيد من الواقعية والمرونة في مطالب هؤلاء الشباب. وكلما كان المجال العام أكثر ديمقراطية اتسع نطاق المشاركة، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع. فالمشاركة هدف ووسيلة في آن واحد؛ فهي تهدف إلى أن الحياة الديمقراطية السليمة تقتضي مشاركة أفراد المجتمع في المسؤولية الاجتماعية؛ مما يعني تغيير سلوكيات المواطنين وثقافاتهم في اتجاه الشعور بالمسؤولية

الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين أفراد المجتمع من أداء دور محوري، في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية، والمساهمة في دفع عجلة التنمية (إبراهيم البيومي، 2010).

والمجال العام السليم هو المجال الذي يولد في نفوس أفراده حب العمل العام، وإذكاء الرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع، وتحسين مستويات الخدمة فيه، من خلال العمل في المجالات المختلفة، التي تستهدف تحسين وجه الحياة على أرض الوطن. كما تتخلق داخل هذا المجال رغبة الشباب في أداء دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة، بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم، ويشعرهم بأهمية دورهم، وانعكاساته على دعم مسيرة التنمية. كما يعمل هذا المجال على تعزيز الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته؛ بغية تحقيق نوع من التكامل، والتفاعل بين هذه الفئات؛ بما يحقق المصالح المشتركة لهذه الفئات والجماعات (Dalton, 2008).

ويتأسس المجال العام على فكرة مزعجة، إلا أنها ضرورية، وهي أن هناك مصالح متعارضة، وآراء متضاربة، وهناك، كذلك، أكثر من طريقة للتعبير عن هذه المصالح والآراء. وما يحتاجه المجتمع لإقامة فعل التواصل العمومي لا يتمثل في تصفية هذه المصالح والآراء من أجل انتخاب مصلحة واحدة ورأي واحد يسود على الجميع، بل إنه يتمثل في وجود مجال عام يقوم على حرية المناقشة وتبادل الحجج والآراء بطريقة سلمية. وهو ما يسميه كارل بوبر بـ "الجدل الحر" الذي يعتبره "قيمة ليبرالية جوهرية". ولا يتطلب هذا النوع من الجدل والمناقشة والحجج سوى وجود الاستعداد لأن يتعلم المرء من زميله في المناقشة، استعداداً يتضمن رغبة حقيقية في فهم ما يرمي إليه زميله. فإذا ما توافر هذا الاستعداد، فإن ثمار الجدل تكون كأفضل ما تكون إذا اختلفت خلفية المتجادلين أقصى الاختلاف. وعلى هذا فإن قيمة أي جدل تعتمد كثيراً على نوع الرؤى المتنافسة (كاظم أبو دوح 2007).

ومن ثم تتباين معدلات المشاركة داخل المجال العام وفقاً للعديد من المحددات الاجتماعية والثقافية، منها – على سبيل المثال –: النوع والسن والديانة والتعليم والمهنة، ومحل الإقامة، والشخصية، والمحيط الثقافي، فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة، كما أن المشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء، وكذلك فإن المشاركين من قاطني المدن هم أكثر من أولئك قاطني الريف. كما تزداد

المشاركة بين المشتركين في عضوية الجماعات أو المنظمات المختلفة، ويعني هذا أن المشاركة السياسية تتباين بتباين المجال العام نفسه (Assad & Barsoum, 2007).

وعلى الجانب الأكاديمي، فإن الدراسات السابقة المتاحة حول موضوع المشاركة السياسية للشباب العربي عموماً كثيرة، ويعتبرها الباحث تراثاً ضخماً متوافراً في علمي الاجتماع والسياسة (انظر: محمد السيد علوان 1994، عماد الصاوي 1999، كمال المنوفي 1996، محمد العجمي 1999، عبدالرؤوف الضبع 1999، إبراهيم النجار 2002، الطاهر موهوب 2005، نجوان عبد المعبود 2007، علي جلبي 2009)، وقد أوضحت مجمل هذه الدراسات أن هناك معوقات للمشاركة السياسية في العالم العربي، تتمثل في غياب مؤسسات المشاركة أو ضعفها كالمجالس النيابية والأحزاب السياسية. ومن الدراسات المهمة في هذا الصدد دراسة نورهان الشيخ حول: الشباب والمجال العام عام 2007، التي أوضحت تراجعاً واضحاً في اهتمامات الشباب بالشأن العام، وفي ممارستهم لدور اجتماعي أو نشاط تطوعي ما، بهدف التأثير على محيطهم وإحداث تغيير أو تطوير فيه. كما أوضحت الدراسة القصور الواضح في دور مؤسسات التنشئة عامة؛ إذ لم تعد الأسرة تؤدي دورها في تحديد القيم والمثل للشباب على النحو المطلوب. كما أوضحت الدراسة شيوع ظاهرة الاغتراب، وانعزال الشباب النسبي عن المجال العام المحيط بهم، وعدم اكتراثهم بما يجرى حولهم من تطورات ما داموا عاجزين عن التأثير فيها (نورهان الشيخ، 2007، 8).

وفي ضوء التحليل السابق، تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤلين رئيسين، هما: **إلى أي مدى ينعكس المجال العام على معدلات المشاركة السياسية للشباب الكويتي؟ وكيف يمكن تعزيز مشاركة سياسية واسعة النطاق داخل هذا المجال بين الشباب الكويتي؟** ويتفرع عن هذين التساؤلين عدة تساؤلات فرعية أخرى، هي:

1 – ما واقع المشاركة السياسية للشباب الكويتي، وما دوافعها؟

2 – ما ملامح المجال العام الذي يشارك – سياسياً – بداخله الشباب الكويتي؟

3 – ما المحددات الاجتماعية والثقافية للمشاركة السياسية داخل المجال العام الكويتي؟

4 – ما أنماط المشاركة السياسية السائدة بين الشباب الكويتي داخل المجال العام؟

5 – ما تأثير المجال الخاص على أنماط المشاركة السياسية للشباب داخل المجال العام؟

ثالثاً – أهداف الدراسة والتعريفات الإجرائية:

أ – الأهداف:

1 – الكشف عن ملامح المجال العام الكويتي وسماته وأثره على حجم المشاركة السياسية للشباب الكويتي.

2 – تعرف التغيرات التي طرأت على المجال العام الكويتي وانعكاساتها على معدلات المشاركة السياسية للشباب.

3 – تعرف المحددات الاجتماعية والثقافية للمشاركة السياسية للشباب داخل المجال العام الكويتي.

4 – الكشف عن التأثير لعلاقات تبادلية التأثير بين المجالين العام والخاص في الكويت على اتجاهات المشاركة السياسية للشباب الكويتي.

ب – التعريفات الإجرائية لمفاهيم للدراسة:

تتضمن الدراسة مفاهيم أساسية ثلاثة، يمكن صياغة تعريف إجرائي لكل منها على النحو التالي:

1 – المشاركة السياسية:

مجمل الأنشطة التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، بشكل إرادي وواع؛ وذلك من أجل التأثير في المسار السياسي من خلال المساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.

2 – المجال العام:

الإطار المشترك للتواصل الاجتماعي، الذي يجمع مجموعة من الأفراد في شبكة من العلاقات والتفاعلات لتبادل الآراء والنقاشات، تبرز العمل الجمعي وتدفعهم لممارسته بحرية، ومن ثم صياغة مواقفهم ورؤاهم العامة فيما يخص حياتهم المشتركة، وتتحدد مضامين هذا الإطار في موضوعات النقاش والاستماع والتدبر العقلي والابتعاد عن استخدامات اللغة المشوهة.

3 – الشباب:

هم الشريحة العمرية – ذكوراً وإناثاً – التي تضم أفراداً يراوح أعمارهم بين 20 و35 عاماً من الجامعيين وغير الجامعيين.

رابعاً – الاجراءات المنهجية للدراسة:

1 – نمط الدراسة:

تندرج الدراسة الراهنة في إطار الدراسات الوصفية التحليلية، تلك الدراسات التي تستهدف تقرير خصائص مشكلة معينة ودراسة الظروف المحيطة بها؛ أي كشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة أو موقف أو مجموعة مع تسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفها، وكشف ارتباطها بمتغيرات أخرى؛ بهدف وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً شاملاً من مختلف جوانبها.

2 – منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الراهنة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة؛ وذلك أن استخدام هذا المنهج في مثل هذه الدراسات التي تسعى إلى وصف الظاهرة أو المجتمع المدروس وتحليلها، يتيح الحصول على أكبر قدر من المعلومات، ومعرفة الأبعاد الحقيقية لتلك الظاهرة. هذا، فضلاً عن الكشف عن العلاقات الارتباطية بين بعض المتغيرات، ولا سيما العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الاجتماعية والمشاركة السياسية للشباب الكويتي.

3 – طرق الدراسة وأدواتها:

وقد استعان الباحث بمجموعة من أدوات جمع البيانات التي تلائم طبيعة موضوع الدراسة ومنهجها، وهذه الأدوات هي على النحو التالي:

(أ) المقابلة:

اعتمد على هذه الطريقة في شرح موضوع الدراسة وأهدافها للمبحوثين في أثناء مرحلة جمع البيانات من الميدان، وقد أفادت في الحصول على قدر كبير من المعلومات والبيانات التي كانت لها فائدتها في الدراسة.

(ب) الاستبانة:

اعتمد الباحث للحصول على أكبر كم من البيانات حول موضوع الدراسة على صحيفة استبانة استوفيت عن طريق المقابلة مع المبحوثين ممن اختيروا للتطبيق. وقد مرت الصحيفة بعدد من المراحل قبل أن تصل إلى شكلها النهائي.

4 – مجالات الدراسة وحدودها:

(أ) المجال الجغرافي:

أجريت الدراسة الميدانية على المجتمع الكويتي في بعض المؤسسات الخدمية والإنتاجية في الكويت.

(ب) المجال البشري:

تمثل المجتمع البشري للدراسة في الإطار الاجتماعي والبشري للشباب في المجتمع الكويتي، وقد مثل الإطار العام الذي سحبت من خلاله عينة الدراسة؛ حيث اعتمدت الدراسة على سحب عينة، قوامها 400 من الشباب في مجتمع الكويت، ولضمان درجة عالية في التمثيل (Representation)، فقد أخذ في الاعتبار عدد من المتغيرات الديموغرافية، هي: الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والمهنة؛ حتى يمكن تعميم النتائج على الشباب في دولة الكويت الذين تنطبق عليهم خصائص العينة نفسها.

ولذلك جاء نصف العينة من الشباب الحاصلين على مؤهل جامعي والنصف الآخر من الحاصلين على مؤهل غير جامعي، وقد مثل الذكور نسبة 50% من العينة ومثل الإناث نسبة مساوية هي 50% أيضاً، وهم من جامعة الكويت والمعاهد التطبيقية وبعض مؤسسات الدولة، كوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة التربية، والهيئة العامة للشباب والرياضة، وإدارة الفتوى والتشريع.

(ج) المجال الزمني:

يقصد به فترة جمع البيانات من الميدان، وقد استغرقت هذه العملية نحو ثلاثة أشهر؛ بداية من شهر أبريل حتى نهاية شهر يونيو 2011، ثم أعقب ذلك مرحلة تفريغ البيانات وتحليلها، ومن ثم استخلاص النتائج.

5 – مصادر البيانات وأسلوب التحليل:

اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين للبيانات؛ المصدر الأول والأساسي هو المصدر الميداني، ويتمثل في البيانات التي جمعها الباحث بنفسه من عينة الدراسة المختارة، وفي ضوء تصميم منهجي محدد، وصياغة أداة بحثية مقننة. أما المصدر الثاني، فهو مصدر ثانوي؛ يتمثل في تلك البيانات المتوافرة حول موضوع الدراسة في صورة تقارير بحثية ونتائج دراسات سابقة وبيانات إحصائية، سواء من خلال تقارير محلية أو عالمية.

أما أسلوب التحليل في هذه الدراسة، فقد اعتمد الباحث على أسلوبين لتحليل بيانات الدراسة الميدانية ومعطياتها، هما: الأسلوب الكمي والأسلوب الكيفي، وذلك في ضوء عدد من محاور الدراسة، التي صيغت في ضوء أهداف الدراسة الأساسية، مثل: واقع المشاركة السياسية ودوافعها، المحددات الاجتماعية والثقافية للمشاركة، ملامح المجال العام الذي يشارك بداخله الشباب، التداخل بين المجالين الخاص والعام وانعكاساتهما على واقع المشاركة السياسية للشباب الكويتي.

6 – نوعية عينة الدراسة وطرق اختيارها:

اختيرت العينة بطريقة عشوائية منتظمة، من خلال اختيار مواقع العمل في مؤسسات الدولة في المجالات المختلفة، سواء كانت مؤسسات خدمية أم مؤسسات إنتاجية، وقد جاء الاختيار وفق محدد رئيس، هو السن التي تبدأ من الخامسة والعشرين إلى الخامسة والثلاثين، وقد حدد الحد الأدنى للسن بـ 20 سنة، حتى يكون الذين تطبق الدراسة عليهم من الخريجين الذين أكملوا مراحل تعليمهم سواء كان تعليماً جامعياً أم قبل التعليم الجامعي. وإذا كان متغير السن قد مثل المحدد الرئيس للاختيار فقد كان هناك محددان فرعيان، هما الجنس (الذكور/ الإناث) ثم متغير المستوى التعليمي (حاصل على شهادة جامعية/ حاصل على شهادة أقل من الجامعية). والتوزيع هنا يكون عشوائياً؛ بمعنى إحصائي ورياضي وليس بالمعنى الشائع؛ أي أنه ينفذ بطريقة تغطي كل مفردة فرصة معروفة (متكافئة) للظهور في العينة، وينبغي أن ندرك أن هذا هو كل ما تضمنه لنا فكرة العشوائية (إبراهيم رجب، 2005، 281).

7 – خصائص عينة الدراسة:

7–1– النوع:

يوضح جدول (1) توزع أفراد العينة من الشباب وفقاً للنوع.

جدول (1)
توزع العينة وفق النوع

العينة / النوع	عينة الجامعيين		عينة غير الجامعيين		جملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الذكور	100	50	100	50	200	50
الإناث	100	50	100	50	200	50
الإجمالي	200	%100	200	100	400	100

يحدد جدول (1) توزع عينة الدراسة وفقاً للنوع، وقد حدد الباحث أعداد أفراد العينتين: الجامعيين وغير الجامعيين من الذكور والإناث. ولما كانت الدراسة تطبق على الشباب الكويتي، فقد قام بتطبيق دراسته على 400 حالة من الشباب؛ منهم مائتا حالة من الجامعيين، ومائتا حالة من غير الجامعيين، وقد احتوت عينة الجامعيين على 50% من الذكور و50% من الإناث، وكذلك عينة غير الجامعيين.

7-2- السن:

يوضح جدول (2) توزع أفراد العينة من الشباب وفقاً للسن.

جدول (2)
توزع العينة وفقاً لفئات السن

العينة / النوع	عينة الجامعيين		عينة غير الجامعيين		جملة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	العدد	%
20 – أقل من 25	29	32	34	33	128	32
25 – أقل من 30	32	41	32	39	144	36
30–35	39	27	34	28	128	32
الإجمالي	100	100	100	100	400	100

تشير بيانات جدول (2) إلى أن نسبة 32% من المبحوثين تقع في الفئة العمرية من 20 إلى أقل من خمس وعشرين سنة، ونسبة 36% تقع في الفئة العمرية من 25 إلى أقل من ثلاثين سنة، ونسبة 32% تقع في الفئة العمرية من ثلاثين سنة إلى خمس وثلاثين. كما تشير البيانات إلى أن تمثيل العينة في الفئات العمرية المختلفة جاء متقارباً؛ حيث إن الفئات العمرية الثلاث مثلت بنسب متقاربة؛ الأمر الذي يعني أن عينة الدراسة تمثل مجتمع الشباب تمثيلاً صحيحاً ومعبراً عن واقع الشباب في المجتمع الكويتي، الذي يتكشف من خلال بيانات جدول (3).

جدول (3)
مؤشرات مختارة حول الشباب الكويتي في التركيبة السكانية بدولة الكويت
2010 – 2000

المؤشر	2000	2005	2010
مجموع السكان (ألف نسمة)	2,228	2,867	3,566
ذكور	1,355	1,791	2,149
إناث	873	1,076	1,417
نسبة السكان دون عمر 15 عاماً إلى إجمالي السكان (%)	25,8	21,9	21
نسبة السكان في الفئة العمرية من (15 – أقل من 25) إلى إجمالي السكان (%)	14,6	15,1	13,6

المصدر: المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية، إدارة التنمية البشرية، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية– دولة الكويت، 2010.

7–3– التعليم:

يوضح جدول (4) توزع أفراد العينة من الشباب بحسب المستوى التعليمي.

جدول (4)
توزع العينة وفقاً للمستوى التعليمي

النوع / التعليم	عينة الجامعيين		عينة غير الجامعيين		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ثانوية عامة	–	–	43	59	102	25,5
دبلوم (سنتان، كلية)	–	–	57	41	98	24,5
جامعي	87	95	–	–	182	45,5
فوق الجامعي	13	5	–	–	18	4,5
الإجمالي	100	100	100	100	400	100

على الرغم من أن المستوى التعليمي للمبحوثين قد حدد مسبقاً من خلال المقارنة بين الجامعيين وغير الجامعيين، فإن البيانات الميدانية أفرزت متغيراً جديداً، تمثل في مستوى أكثر دقة في مستوى التعليم؛ حيث تكشف بيانات الدراسة عن أن فئة الجامعيين من الذكور والإناث تعد النسبة الكبرى على مستوى العينة ككل، وذلك

بنسبة 45,5%، كما ضمت شريحتين: شريحة الحاصلين على مؤهل جامعي والحاصلين على مؤهل أعلى من الجامعي، وقد بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي من الذكور 87%، في حين بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي 13%، أما بالنسبة إلى الإناث فقد بلغت نسبة الحاصلات على مؤهل جامعي 95%، والحاصلات على مؤهل فوق الجامعي 5%. وبالنسبة إلى غير الجامعيين فقد كانت نسبة الحاصلين على مؤهل "ثانوية عامة" من الذكور 43%؛ في حين كانت نسبة الحاصلين على مؤهل "دبلوم" (كلية) نسبة 57%. أما الإناث فقد كانت نسبة الحاصلات على مؤهل "ثانوية عامة" 59%، والحاصلات على مؤهل "دبلوم" 41%.

خامساً – الدراسة الميدانية.. تحليل البيانات وتفسيرها:

1 – واقع المشاركة السياسية للشباب الكويتي.. دوافعها وأنماطها:

إن المشاركة في معناها الحقيقي هي أسلوب حياة Style of life، تتخلل نسيج المجتمع لتتيح لكل مواطن أن يشترك في صنع القرارات التي تؤثر في حياته دون تمييز بين المواطنين على أساس النوع أو العرق أو الديانة أو العمر أو الطبقة. والمشاركة السياسية الحقيقية هي حق ومسؤولية. فهي أساس لمجتمع ديمقراطي؛ حيث تتيح أمام المواطنين حرية اختيار ممثليهم في مختلف مستويات المؤسسات السياسية؛ أو بمعنى آخر: إن المشاركة السياسية تسهم في تمكين الضعفاء في المجتمع (Tian, 2011: 381). وفي الوقت نفسه هي أيضاً هدف ووسيلة في آن واحد، ومع ذلك فالمشاركة السياسية تتطلب وعياً ورغبة وقدرات ومهارات تنظيمية، كما تتطلب بيئة تمكن لها النمو، وتتطلب أيضاً إدراكاً من جانب سلطات الدولة لقيمة مشاركة المواطن، وبسبب هذه المتطلبات فإن الجماعات المحرومة التي لا قوة لها تستبعد من مثل تلك الحقوق والمسؤوليات؛ أي أنها لا تملك القدرة على المشاركة في صنع القرار؛ حيث يتطلب الأمر موارد معينة لا يملكها المحرومون، خاصة النساء والفقراء (سامية صالح، 2005، 22).

وتختلف المشاركة السياسية عن أنواع الأنشطة الأخرى من حيث الهدف والفائدة من النشاط، ويوضح سيدني فربا Sidney Verba مفهوم "المشاركة السياسية" بأنه يتعلق بالأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير على اختيارات الأشخاص في الحكومة أو النشاط الذي يقومون به (سامية صالح، 2005: 26).

وتتوقف ممارسة الفرد لسلوك المشاركة السياسية كعملية مكتسبة على توافر القدرة والدافع لديه، والفرص التي يتيحها المجتمع بتقاليده وأيديولوجياته، وكذا الظروف التي تحددها طبيعة المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع. ومن هنا تبرز أهمية التنشئة ودورها في خلق سلوك المشاركة وتكوينه؛ إذ إنها تزود الفرد بالمثيرات التي يستقبل من خلالها قيم المشاركة، وكلما كثرت هذه القيم ازداد احتمال مشاركة الفرد في الأنشطة والمجالات المختلفة، ومن ثم يزداد عمق هذه المشاركة (انظر: هند الشمندي 2004؛ نجيب غلاب 2008؛ Tian, 2011).

وكما يوضح "روسي" Rossi (2009)، فإن معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية يميزون بين ثلاثة أشكال للمشاركة السياسية، هي: (1) المشاركة الحرة أو الاختيارية، و(2) المشاركة لصالح النظام أو المقيدة بالنظام، و(3) المشاركة كوسيلة استخدام شخصي. ويرى أن المشاركة الحرة هي القاعدة في الديمقراطيات الليبرالية؛ حيث يستطيع الأفراد أن يختاروا إذا ما كانوا سيشاركون أم لا، وكيفية مشاركتهم، والاستثناء الرئيس للطبيعة الاختيارية في هذا النوع من المشاركة هو التصويت الإجباري والمطبق في قليل من الدول، مثل أستراليا وبلجيكا وهولندا حتى عام 1970، أما في العالم الثالث فإن الشكل التقليدي للمشاركة هو علاقة السيد/التابع؛ حيث يقدم الأشخاص ذوو المكانة المنخفضة دعمهم السياسي للسادة " أصحاب الأعمال – الرؤساء – القادة الدينيين.... إلخ "، وذلك في مقابل نوع من الحماية، وهذه المجاملات قد تتضمن الوعد بالحصول على عمل أو بعض المزايا، وهذا النمط من المشاركة هو مقايضة شخصية بين أفراد ذوي موارد شديدة التفاوت والاختلاف، ومن ثم فهي شكل من أشكال الاستخدام.

وتأسيساً على ما سبق، فإنه من المنطقي أن نبدأ بتعرف المعاني التي استقرت في أذهان أفراد العينة بشأن المشاركة السياسية. فتلك المعاني هي التي تساعدنا على فهم مواقفهم من المشاركة: إقداماً أو إحجاماً، وما يواجهونه من معوقات، وما يقترحونه لتفعيل ممارستهم لها.

وفي هذا الصدد تشير بيانات جدول (5) واقع مشاركة الشباب السياسية الفعلية في الانتخابات.

جدول (5)
مشاركة المبحوثين في الانتخابات

العينة / المشاركة	الجامعيون		غير الجامعيين		الإجمالي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	العدد	%
غالباً	58	34	67	33	192	48
أحياناً	25	38	28	38	129	32,3
نادراً	17	28	5	29	79	19,7
الإجمالي	100	100	100	100	400	100

تمثل المشاركة في الانتخابات أبرز الصور العامة للمشاركة السياسية ليس في الكويت فقط، وإنما هي مؤشر عام في غالبية المجتمعات؛ حيث تؤكد النسب المشار إليها في الجدول حرص المبحوثين على المشاركة في الانتخابات. ومن خلال التأمل في النسب المئوية التي توضحها بيانات الجدول، نستطيع استخلاص عدد من المؤشرات تتمثل فيما يأتي:

1 – نسبة الذين يحرصون غالباً على المشاركة في الانتخابات بلغت 48%.

2 – الذين يشاركون أحياناً كانت نسبتهم 32%.

3 – الذين يشاركون نادراً في الانتخابات بلغت نسبتهم 20%.

كل هذا من إجمالي المبحوثين من الجامعيين وغير الجامعيين ذكوراً وإناثاً، ولما كان السؤال عاماً عن كل الانتخابات التي تجرى في المجتمع الكويتي، فقد جاءت الاستجابة عامة أيضاً، وتنصرف إلى كل الانتخابات التي تجرى في الكويت. وقد قصد الباحث أن يطرح السؤال بصفة عامة للكشف عن قضية المشاركة السياسية؛ لأن قضية المشاركة في الانتخابات من المفترض أن تكون قضية عامة لا تخص نوعية معينة من الانتخابات، وسوف تكشف الدراسة – في موضع لاحق – أن القضية ليست هكذا في مجتمعاتنا العربية؛ فهناك نوعية معينة من الانتخابات تشهد ارتفاعاً في معدلات المشاركة، في حين توجد انتخابات أخرى تشهد معدلات منخفضة في المشاركة.

وتفصيلاً لبيانات مشاركة الشباب في الانتخابات نعرض لما يلي: أولاً – عينة الجامعيين: بلغت نسبة من يحرصون على المشاركة غالباً في الانتخاب 58%، ثم من

قالوا إنهم نادراً ما يشاركون في الانتخابات؛ إذ بلغت نسبتهم 17%، وجاء في الترتيب الأخير من يترددون مرة تلو الأخرى أحياناً بنسبة مقدارها 25%. أما الإناث فقد كانت معدلات مشاركتهن في الانتخابات على النحو التالي: بلغت نسبة من يحرصن على المشاركة غالباً في الانتخاب 34%، تلتها نسبة من قلن إنهن نادراً ما يشاركن في الانتخابات، وبلغت 28%، ثم جاء في الترتيب الأخير من يترددن مرة تلو الأخرى أحياناً بنسبة 38%. أما عينة غير الجامعيين من الذكور فقد بلغت نسبة من يحرصون على المشاركة غالباً في الانتخاب67%، ثم تلتها نسبة من قالوا إنهم نادراً ما يشاركون في الانتخابات، وبلغت 8%، ثم جاءت في الترتيب الأخير من يترددون مرة تلو الأخرى أحياناً 28%. وبالنسبة إلى عينة غير الجامعيين من الإناث فقد بلغت نسبة من يحرصن على المشاركة غالباً في الانتخابات 33%، ثم نسبة من قلن إنهن نادراً ما يشاركن في الانتخابات، وبلغت 36%، وجاء في الترتيب الأخير من يترددن مرة تلو الأخرى أحياناً بنسبة مقدارها 38%. ويكشف لنا ذلك الجدول عن **ارتفاع مستوى المشاركة في الانتخابات، ويكشف عن مؤشر آخر من مؤشرات ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى المبحوثين وهو المشاركة في الانتخابات.**

ونستذكر في هذا الصدد أحد الأبعاد المهمة في تفسير دوافع المشاركة السياسية للشباب، وهو الأثر النفسي الذي تتركه المشاركة على نفوس الشباب؛ فقد أشارت دراسة ويتز شابيرو Weitz-Shapiro ووينترز Winters (2008: 3) إلى أن المشاركة السياسية تضفي قدراً كبيراً من الارتياح النفسي للفرد الذي يشارك سياسياً في صناعة القرارات السياسية واختيار بعض القيادات في مؤسسات المجتمع المختلفة؛ حيث أوضحت الدراسة أن هناك علاقة دالة إحصائياً بين المشاركة السياسية متمثلة في التصويت في الانتخابات والرضا عن الحياة.

تشير بيانات جدول (6) إلى اختلاف معدلات مشاركة الشباب في الانتخابات بحسب نوعيتها. وقد حصلت انتخابات مجلس الأمة على أعلى المعدلات، وكانت نسبة المشاركة فيها 60%، وهي النسبة العليا في كل أشكال الانتخابات التي تجرى في المجتمع الكويتي، في حين جاءت انتخابات المجلس البلدي بنسبة 47%، تليها انتخابات النقابات بنسبة 44%، ثم انتخابات النوادي الرياضية بنسبة 42%، وأخيراً انتخابات الجمعيات الأهلية 28%

جدول (6)
نوع الانتخابات التي يشارك فيها المبحوثون

النوع / نوع الانتخابات	عينة الجامعيين		عينة غير الجامعيين		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
انتخابات مجلس الأمة	78	45	69	48	240	60
انتخابات المجلس البلدي	65	33	48	43	189	47
الانتخابات النقابية	38	37	65	36	176	44
انتخابات النوادي الرياضية	43	37	55	33	168	42
انتخابات الجمعيات الأهلية	33	23	34	23	113	28

ومن الملاحظ من بيانات الجدول أن نمط مشاركة الشباب السياسية ترتبط بحجم المنفعة؛ حيث إن الأفراد في إطار المناخ السياسي للمشاركة السياسية يبحثون عن المنفعة، التي قد لا تكون عائداً نقدياً، لكن قد تكون مزايا ومنافع أخرى، مثل الحصول على القوة أو النفوذ أو خدمات عامة. ولذلك لم يكن غريباً أن النسبة الكبرى للمشاركة جاءت مخصصة لانتخابات مجلس الأمة.

ويمكننا فهم هذا السلوك السياسي للشباب في ضوء أطروحة مدرسة فيرجينيا الاقتصادية السياسية، التي أشارت إلى اصطلاح آخر يسهم في تحليل السلوك السياسي للمشاركة السياسية، المعروف بالسوق السياسي Political Market الذي أرسى جوردون تولك دعائمه؛ حيث يشير إلى أن المواطنين والسياسيين الذين يشاركون في السوق السياسي يحاول كل منهم الحصول على تحقيق أقصى فائدة ممكنة، فالمواطن يريد أن يحصل على خدمات وامتيازات، والسياسي يريد أصواتاً من الناخبين، وقد يحصل السياسي على أصوات الناخبين مقابل وعدهم بتحقيق مشروعات منفعة عامة، مثل: إنشاء طرق خاصة تخدم دائرة انتخابية معينة دون النظر إلى أن ذلك سيكون من خلال استخدام الموارد العامة، التي هي – أصلاً – لجميع المواطنين، ويجب أن تخدم الكل وليس البعض؛ أي لا يكون ذلك على حساب فئة دون أخرى، وبذلك تتحول المشاركة السياسية خلال الانتخابات إلى سوق سياسي (سامية صالح، 2005، 78).

جدول (7)
أسباب ودوافع المشاركة في الانتخابات

العينة / دوافع المشاركة	جامعيون		غير جامعيين		الإجمالي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	العدد	%
لأن المشاركة مسؤولية	45	34	48	43	170	42
لاختيار أفضل المرشحين	59	55	65	64	243	60
لأن هذا حق دستوري	87	54	66	48	255	63
لرغبتي في المشاركة	68	53	76	65	262	65
لأن المرشح ينتمي إلى قبيلتي أو عائلتي أو طائفتي	89	65	69	59	282	70
لانتماء المرشح للتجمع السياسي الذي أؤيده	68	57	75	65	265	66
لرغبتي في التغيير	65	49	65	54	233	58

توضح بيانات جدول (7) أسباب المشاركة السياسية للشباب ودوافعها. وعند النظر إلى دوافع المشاركة في الانتخابات التي عكستها عينة الدراسة، فإننا نستطيع ترتيبها إلى مستوى إجمالي العينة، على النحو التالي:

- لأن المرشح ينتمي إلى قبيلتي أو عائلتي، وكانت الاستجابة بنسبة 70%.
- لانتماء المرشح للتجمع السياسي الذي أؤيده، وكانت الاستجابة بنسبة 66%.
- لرغبتي في المشاركة، وكانت الاستجابة بنسبة 65%.
- لأن هذا حق دستوري، وكانت الاستجابة بنسبة 63%.
- لاختيار أفضل المرشحين، وكانت الاستجابة بنسبة 60%.
- لأن المشاركة مسؤولية، وكانت الاستجابة بنسبة 42%.

وعند القراءة المتأنية لدوافع المشاركة السياسية لدى الشرائح الأربع للعينة، ومن خلال الاستجابات التي أوردها المبحوثون نستطيع – بداية، وفي ضوء البيانات الواردة – أن نلاحظ أن الاختلافات محدودة بين الجامعيين وغير الجامعيين من الذكور والإناث. ولما كانت أعداد كل شريحة هي مائة مفردة فإن الأرقام الواردة في الجدول السابق تعبر عن الرقم، وفي الوقت نفسه تعبر عن النسبة المئوية المعبرة عن الاستجابة. وإذا نظرنا إلى الاستجابات على تلك المتغيرات التي قد

تتعدد – وإن كان هناك متغير يستحوذ على الموافقة أكثر من غيره – فإننا نجد أن المتغير الذي حاز أعلى النسب هو أن الدافع الأعلى للمشاركة في الانتخابات يتمثل في مناصرة ممثل العائلة أو القبيلة أو الطائفة، وعلى الرغم من أن الشخص قد لا يكون على قناعة كافية بالسمات التي يعبر عنها المرشح المنتمي لعائلته أو قبيلته أو طائفته، فإن الثقافة التي تحكم سلوك الأفراد تضع قيمة الانتماء الخاص في درجة كبيرة من الأهمية. ومن ثم لا تزال "المرجعيات الاجتماعية/الدينية" تمارس دوراً فاعلاً في تحديد سلوكيات الكويتيين، وبخاصة في الانتخابات.

وفي هذا الصدد يشير "نجيب غلاب" إلى أن إخراج "المرجعية الخاصة" بجماعة ما من معقلها الاجتماعي والزج بها في السياسة يجعلها تسحب ثقافتها إلى المجال العام، لتصبح ثقافتها ووعيها قوة طاغية تفرض على الحياة المدنية الآخذة في النمو والتطور. ومن ثم فإن الرهان على القبيلة – على سبيل المثال – في وضعنا الراهن وتطوير المجال العام بأدوات حداثية وفق تصورات الوعي القبلي وفهمه وسلوكه وطريقة تعامله مع الأشياء، والخاضع كلياً للثقافة التقليدية – هو رهان خاسر؛ لأن البناء المدني الذي تعمل من خلاله لا يؤسس لمجتمع مدني، ولكنه يبني مؤسسة مشوهة ووحشاً قوياً يكتسح البناءات الحداثية للمجتمع المدني. من جانب آخر، فإن بناء المجتمع المدني وفق آلياته المتعارف عليها، يسهم في توزيع السلطة، بعكس النزعات الفئوية أو القبلية أو الطائفية، التي يسعى كل منها نحو تركيز السلطة بيد أشخاص بعينهم وفق آليات لا تخضع للكفاءة وتكافؤ الفرص والمساواة. وإذا كان المجتمع المدني ينشر الأمن ويحقق الاستقرار وينمي الإبداع، فإن الفئوية والقبلية والطائفية عندما تعمل سياسياً فإنها تصنع التوتر والصراع والكراهية والتناقضات المؤسسة للعنف، كما أن كلاً منها – نتيجة محاصرتها للفرد – تسهم بخنق الإبداع، وهذا يُضعف المجتمع وتطوره (نجيب غلاب، 2008، 2).

كما يكشف لنا تحليل الجدول أن من أهم دوافع مشاركة المبحوثين في الانتخابات هو الانتماء العائلي أو القبلي أو الطائفي، يليه رغبة المبحوثين في المشاركة، وهي متقاربة مع اعتبار المشاركة حقاً دستورياً كدافع للمشاركة، ثم يليها انتماء المرشح للتجمع السياسي الذي ينتمي له المبحوث، وهنا يلاحظ تفوق الانتماء للعائلة/ القبيلة/ الطائفية (الانتماء الذاتي) على الانتماء للتجمع السياسي لدى المبحوثين.

وعلى الرغم من امتلاك الكويت لتجربة في الممارسة الديمقراطية مقارنة بجيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي – على الأقل – فإنها لا تزال تعاني إشكاليات في العمل السياسي، ولا يزال المجتمع التقليدي يفرض قيمه وممارساته المناقضة – في جوانب أساسية – للحداثة السياسية، وأن الكويت خضعت – في أغلب الأوقات – للتقاليد والقيم الاجتماعية الموروثة أكثر مما حكمتها أصول الممارسة الديمقراطية وقواعد التحديث السياسي.

2 – المحددات الاجتماعية والثقافية للمشاركة السياسية:

إن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحديد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة. بعبارة أخرى، تعتبر المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطياً من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار. ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد؛ فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية والتعبير عن سيادة الشعب (إيمان بيبرس، 2011، 4).

وفي هذا الصدد يشير تراث الدراسات الاجتماعية إلى أن ثمة محددات اجتماعية وثقافية تسهم بشكل أو بآخر في تحديد السلوك السياسي لأفراد المجتمع وتجعلهم يندفعون من أجل المشاركة السياسية أو يعزفون عن تلك المشاركة. وانطلاقاً من ذلك، يمكننا الكشف عن طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات والمشاركة السياسية فيما يلي:

أ – السن:

إن السن لا يعني فقط دورة بيولوجية، ولكن مرحلة اجتماعية تمر في تتابع الزمن. هذا المفهوم ينتمي أيضاً لأجيال مثل الطبقات الاجتماعية. ونخلص من ذلك

إلى أن مفهوم الشباب ليس مجرد اصطلاح بقدر ما هو مرحلة زمنية قد تمر بأحداث مشهورة تكون علامة فارقة في حياة هذه الشريحة. وعند تتبع المؤشرات الإحصائية يمكن التنبؤ بارتباط المرحلة العمرية باتجاه حزب معين؛ ففي فرنسا – مثلاً – يكون التصويت لصالح اليمين من 18 إلى 39 سنة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن الأفراد الذين بلغ عمرهم فوق الأربعين سنة يتجهون للحزب الجمهوري (سامية صالح، 2005، 125).

وتكشف لنا بيانات جدول (8) أثر السن كمحدد مؤثر على السلوك السياسي للشباب الكويتيين، ومن ثم مشاركتهم السياسية؛ حيث يلاحظ أنه مع ارتفاع العمر ترتفع معدلات المشاركة السياسية؛ فالشريحة العمرية من 25 – أقل من 30 سنة تشارك بنسبة 40,1%، وتزداد نسبة المشاركة مع ارتفاع معدلات العمر، فالشريحة العمرية من 30–35 سنة تشارك سياسياً بشكل معتاد ومستمر بنسبة 51,4%. في حين تنخفض المشاركة مع انخفاض العمر؛ فنجد أن أقل الشرائح العمرية مشاركة هي الشريحة من 20 – أقل من 25 سنة، حيث نجد أنها نادراً ما تشارك بنسبة 83,5%. ولهذه النتائج تفسير مؤداه: أن الشباب مع مرور السنوات يكتسبون الثقافة السياسية والوعي السياسي من خلال وجودهم في المجال العام، وهذا يعني أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية الأساسية كالأسرة والمدرسة تعاني ضعفاً واضحاً، خاصة أن الممارسة السياسية هي سلوك متعلم ومكتسب من البيئة الاجتماعية.

جدول (8)
السن والمشاركة السياسية

المشاركة / السن	مشاركة المبحوثين في الانتخابات						الإجمالي	
	غالباً		أحياناً		نادراً			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
20 – أقل من 25	17	8,5	45	34,8	66	83,5	128	32
25 – أقل من 30	77	40,1	55	42,6	12	15,3	144	36
30–35	98	51,4	29	22,6	1	1,2	128	32
الإجمالي	192	100	129	100	79	100	400	100

ب – النوع:

يعد النوع أحد المحددات الاجتماعية المهمة والمؤشرة في تشكيل السلوك السياسي، وتكشف الدراسات التي أجريت في نطاق الإنثروبولوجيا السياسية وعلم الاجتماع السياسي أن ثمة علاقة ارتباطية بين النوع والتوجهات السياسية نحو فصيل سياسي ما، ولعل من أبرز الدراسات التي أجريت في هذا النطاق دراسة أوندیرسن Ondercin وجونزوايت Jones-White (2011) التي حاولا من خلالها الإجابة عن سؤال رئيس مؤداه: هل يؤثر النوع على السلوك السياسي، ومن ثم يحدد نمط المشاركة السياسية وحجمها؟ وقد كشفت الدراسة أن المعرفة السياسية للمرأة تعد أدنى من الرجل، ومن ثم فهي الأقل مشاركة سياسية.

وفي هذا الصدد، يشير التراث الإمبيريقي في علم الاجتماع إلى أن النوع يعد من المحددات المهمة للسلوك السياسي؛ فقد اتضح أن النسبة العليا من النساء يفضلن الأحزاب اليسارية على الرغم من أن المرأة كانت تفضل الحزب المحافظ، لكن اندماج أعداد كبيرة من النساء في مجال العمل والحياة الحزبية، كذلك ارتفاع مستوى تعليم المرأة، أسهم في ترجيح دفة اليسار لديهن؛ مما يوضح أن التمييز بين مفهومي الجنس والنوع شمل المجال الاجتماعي الثقافي. ويتضح ذلك في مثل فرنسا والولايات المتحدة والدول الإسكندنافية. ونتيجة لارتفاع مستوى التعليم والتدرج في مراكز العمل، تتجه النساء أكثر من الرجال للأحزاب اليسارية بصرف النظر عن المستوى الاجتماعي. ويمكن تفسير تلك النتيجة من خلال مسلمات نظرية النوع؛ فقد كان للأحزاب اليسارية الريادة في رفض تبعية المرأة (سامية صالح، 2005، 125).

ويتضح من بيانات الدراسة الميدانية أن ثمة اختلافات تعد طفيفة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بدوافع المشاركة السياسية بين الشباب الكويتيين. فعلى سبيل المثال، تكشف بيانات جدول (7) أن نسبة الرغبة في المشاركة لدى عينة الذكور كانت 54,9% في حين كانت لدى الإناث 45,1%. وعلى الرغم من أن الرغبة في المشاركة السياسية على المستوى الشخصي للذكور أعلى، فإنه ليس بالفارق الكبير. وهذا يعني أن دوافع الإناث في المجتمع الكويتي للمشاركة السياسية تعد مرتفعة وقوية في آن واحد. أما على مستوى موجهات المشاركة السياسية ومحدداتها، فنجد أن الذكور أكثر ارتباطاً وتمسكاً بالانتماء الخاص (العائلة، القبيلة،

الطائفة)، وذلك بنسبة 56,1%، في حين نجد هذا المحدد أقل حدة نوعاً ما لدى الإناث، وذلك بنسبة 43,9% مقارنة بالذكور. ولذلك نجد أن أعلى نسبة للمشاركة السياسية – في أغلب الأحوال – تكون أكثر لدى الذكور عنها لدى شريحة الإناث، وذلك في ضوء نتائج الدراسة.

ج – التعليم:

لزيادة المشاركة السياسية يحتاج المواطنون إلى التدريب على الديمقراطية، وذلك من خلال المجالات الأخرى لحياتهم، مثال ذلك مجال التعليم والعمل، ومع تزايد المشاركة يشعر الناس بقوة انتمائهم للمجتمع وبتدعيمهم للنظام السياسي، ومن هذا المنطلق تقوم المشاركة السياسية بإيجاد نظام سياسي ذاتي التدعيم، وتعد هذه الرؤية الموجبة تعبيراً عن أهداف شبكة العمل الخاصة بالمجتمع (المرجع السابق، 2005، 24).

وقد أوضحت بيانات الدراسة الميدانية – وذلك كما هو واضح من بيانات جدول (4) – أن معدلات التعليم تكاد تكون متقاربة بين الذكور والإناث، خاصة في الشريحة الأولى من العينة (الجامعيين)؛ حيث نجد أن كل أفراد العينة حصلوا على تعليم جامعي وفوق الجامعي، في حين نجد أن الشريحة الثانية (غير الجامعيين)، قد بلغ تعليمهم أعلى من الثانوية العامة (2 years college) وتوقف عند هذا الحد، وإذا ما حاولنا التوقف عند أثر التعليم على حجم المشاركة السياسية بين أفراد العينة أمكننا تأمل بيانات جدول (5)، ووجدنا أن التعليم كفارق مؤثر في تحديد السلوك السياسي بين أفراد العينة غير واضح؛ حيث نجد أن نسب المشاركة السياسية بين الجامعيين وغير الجامعيين تكاد تكون متقاربة، وهذا يدل على فعالية بعض المؤسسات الاجتماعية الأخرى في المجالين العام والخاص على السواء، تلك المؤسسات التي تدفع هؤلاء الشباب إلى المشاركة دفعاً، وهذا ما يتضح بجلاء من بيانات جدول (7)، التي تلخص دوافع المشاركة السياسية بين الشباب الكويتيين.

د – التنشئة السياسية:

أكد مجمل الدراسات التي أجريت في العلوم الاجتماعية أن هناك علاقة وثيقة بين أوضاع المشاركة السياسية لأي مجتمع وعملية التنشئة السياسية والاجتماعية التي يخضع لها أبناء هذا المجتمع؛ إذ إن المحتوى الثقافي والقيمي الذي يخضع له الفرد في سياق نشأته الاجتماعية العامة، يؤثر تأثيراً كبيراً في مدى اقترابه أو

ابتعاده عن الظواهر السياسية ومشاركته في حلبة العمل العام (للمزيد انظر: أكرم الصاوي 1995، إبراهيم النجار 2002، الطاهر موهوب 2005، عطا شقفة 2008، علي جلبي 2009، شريف عوض 2011).

وخلصت مجمل هذه الدراسات إلى أن التنشئة السياسية في المدارس لا تحقق – بشكل كاف – الترابط والتجانس في معارف الناشئة وقيمهم واتجاهاتهم تجاه السياسة والعملية السياسية، كما لا تحقق قيماً ثقافية إيجابية، ومن ثم لا تستطيع أن تؤهل الأجيال القادمة للتعامل الإيجابي والمبادر والفاعل أو المشترك مع التغيرات الحالية والمستقبلية محلياً وإقليمياً وعالمياً. ويشير مفهوم التنشئة السياسية إلى العملية التي من خلالها ينقل المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل؛ أي أنها عملية كسب الفرد واكتسابه للثقافة السياسية للمجتمع ونقلها من جيل إلى جيل (مروة نظير، 2011).

فعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي عموماً هي في جوهرها عملية تسلطية تكرس لدى الفرد – عبر مراحل حياته المختلفة – قيم الطاعة والخضوع والسلبية وعدم المناقشة وإبداء الرأي .. إلخ، ونظراً لأن الطفل العربي يتعرض لهذه الخبرة منذ نعومة أظفاره، فإنه عندما يكبر يصبح غير مؤهل للمشاركة في الحياة السياسية؛ باعتباره لم يتعود على المشاركة وإبداء الرأي؛ أي لم يتدرب عليهما من قبل (كمال نجيب، 2002، 98).

ويترتب على التنشئة السياسية – بحسب رؤية هلال (2009، 8) – نوعان من الأفراد:

الأول: بالوعي السياسي؛ أي ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستويين المحلي والدولي، ذلك لوعيه بالمناخ السياسي الذي يعيش فيه ويستفيد من وجوده به.

الثاني: يتمتع بما يسمى المشاركة السياسية، ويقصد به حرص الفرد على أن يقوم بدور إيجابي في الحياة السياسية من خلال الممارسة الإرادية لحق التصويت أو الترشح للانتخابات أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المؤسسات الوسيطة.

وقد أوضحت دراستنا الميدانية أن عينة البحث عموماً تنخفض مشاركتها السياسية كلما قلت أهمية الانتخابات التي تشارك فيها، وهذه النتيجة تعكس

انخفاض التنشئة السياسية لدى العينة، ومن ثم مستوى الوعي السياسي؛ حيث إن المشاركة السياسية لا ينبغي أن تتوقف على أهمية الانتخابات التي يشارك فيها الفرد؛ فالمشاركة مهمة لكونها غاية في حد ذاتها، ووسيلة مهمة للمشاركة في كل المستويات السياسية؛ أياً كانت هذه المستويات، فربما المشاركة في مستوى أضيق ومحدود يكون أهم من المشاركة في مستوى أوسع وشامل، خاصة إذا كانت المنفعة محسوسة وملموسة على المستوى المحدود، مثل انتخابات جمعيات أهلية على سبيل المثال، تلك الجمعيات التي ستقدم خدمات اجتماعية مباشرة لأفراد المجتمع المحلي. هذا، وقد أوضحت نتائج جدول (6) أن نمط مشاركة الإناث في عينة الدراسة تنخفض مع أهمية الانتخابات؛ حيث تبدأ بمشاركة أعلى، تصل إلى 48% مع انتخابات مجلس الأمة، ثم تبدأ في الانخفاض مع انتخابات المجلس البلدي 43%و تواصل الانخفاض مع الانتخابات النقابية لتصل إلى 36%، حتى تصل إلى 23% مع انتخابات الجمعيات الأهلية.

3 – ملامح المجال العام الكويتي وسماته وانعكاساته على المشاركة السياسية:

يتوقف مدى مشاركة المواطن في العمل السياسي على اهتماماته بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي: فكرياً ومادياً واجتماعياً ونفسياً، الذي يسود المجتمع. ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته. وقد أسفرت نتائج الدراسات الميدانية عن تباين في أنماط المشاركة السياسية والأسباب التي تدفع الشباب لهذه المشاركة، وأن فكرة المشاركة السياسية متعددة المقاييس، وأن الأفعال السياسية لا تميز من حيث درجة صعوبتها، وإنما تميز من حيث إنها تتخذ نماذج مختلفة يحاول عن طريقها المواطنون الارتباط بالحكومة السياسية (Zukin *et.al* 2002; Tolbert & Mcneal 2003; Silver 2007).

ومن ثم، فإنه يمكننا القول إن مشاركة الشباب في الحياة السياسية رهن بالسمات والملامح للمجال العام الذي يعيش خلاله هؤلاء الشباب، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجال العام من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجال العام من حريات اجتماعية للشباب لممارسة هذا الدور. لذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للشباب بمعزل عن ملامح المجال العام الذي يعيشون ويتشاركون بداخله.

ويحمل المجال العام الكويتي السمات والخصائص الاجتماعية للمجتمع الكويتي، من نزعة العائلية، وسيطرة القبلية، وسيادة المذهبية الدينية، وبدلاً من أن يكون المجال العام هو الأوسع والأشمل، كان امتداد كل من المجال الخاص – العائلة/القبيلة – والمجال الديني هو الأعظم. وفي هذا أكد "بورديو" Bourdieu حقيقة أنه في أي تكوين اجتماعي، كلما كانت البنية الموضوعية أكثر ثباتاً وأكثر قدرة على إعادة إنتاج نفسها وفقاً لشروط الأفراد، أصبح امتداد مجال الدين، والعلاقات القرابية، أعظم (خالد أبو دوح، 2007، 3).

وتوضح البيانات الميدانية التالية النقاشات السياسية التي تدور بين الشباب الكويتيين داخل المجال العام؛ حيث تعكس رغباتهم وملاحظاتهم على التنظيمات السياسية التي تسمح لهم بالمشاركة السياسية وتفعل وجودهم السياسي. وفي هذا الصدد توضح بيانات جدول (9) مدى احتياج النظام السياسي الكويتي لتجمعات سياسية جديدة.

جدول (9)
اعتقاد المبحوثين في حاجة النظام السياسي
في الكويت إلى تجمعات سياسية جديدة

التعليم / الاستجابة	جامعيون		غير الجامعيين		الإجمالي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	العدد	%
نعم	76	67	79	67	289	72
لا	24	33	21	33	111	29
الإجمالي	100	100	100	100	400	100

تكشف بيانات جدول (9) أن غالبية المبحوثين من الجامعيين وغير الجامعيين يرون أن الساحة الكويتية تحتاج إلى تجمعات سياسية جديدة؛ فقد أجابت نسبة 76% من الذكور الجامعيين ونسبة 67% من الإناث الجامعيات بحاجة الكويت إلى التجمعات السياسية الجديدة بمتوسط مقداره 71%، أما عينة غير الجامعيين فقد أجاب الذكور بنسبة 79% بحاجة الكويت إلى تجمعات سياسية جديدة، في حين أجابت نسبة 67% من الإناث بحاجة الكويت إلى التجمعات السياسية الجديدة. هذا، وقد بلغت نسبة المطالبين بتجمعات سياسية جديدة 72% من مجموع أفراد العينة.

وهذا أمر له دلالته على أرض الواقع؛ فعلى الرغم من وجود العديد من التكتلات السياسية في الكويت فإن المبحوثين يرون أن الساحة السياسية تحتاج إلى تكتلات سياسية جديدة، وهذا أمر يعكس رؤية تتعدد تفسيراتها، وأول هذه التفسيرات الحاجة إلى التغيير، ثم شعور المبحوثين بأن التجمعات الحالية لا تلبي رغبات الشاب الكويتي وطموحاته، وأن الشباب غير راض عن التجمعات السياسية الحالية في الكويت. ولعل هذا ما يفسر لنا بروز تجمعات شبابية جديدة على الساحة السياسية الكويتية، مثل حركة "نهج"، الحركة الديمقراطية المدنية (حدم)، والحركة الإصلاحية الكويتية (حراك) .. وغيرهم.

كما تشير البيانات إلى أن الجامعيين وغير الجامعيين متقاربون في إجاباتهم، وكذلك الذكور والإناث؛ الأمر الذي يعني أن الأمر إذا تعلق بشأن الوطن (المجال العام) فإن الشباب مجتمعون، لا فرق بين شاب وفتاة، ولا فرق بين من هو جامعي ومن هو غير جامعي.

وتاريخ الكويت يشهد بتلك الحقيقة؛ فحينما تعرض الوطن لمحنة الغزو العراقي الغاشم في بدايات تسعينيات القرن الماضي كان الجميع في اتفاق على المقاومة، وسقط الشهداء رجالاً ونساءً، جامعيين وغير جامعيين، سنة وشيعة، بدواً وحضراً.

كشفت بيانات جدول (10) عن أن حاجة المجتمع الكويتي إلى تكتلات سياسية جديدة كما يراها الشباب في الكويت تتمثل في الأسباب التالية:

- لإعادة توزيع السلطات بنسبة 67%.
- لأن التجمعات السياسية الحالية غير كافية بنسبة 64%.
- لأنها الوسيلة الشرعية للتعبير عن كل فئات الشعب بنسبة 64%.
- لزيادة الفاعلية في مراقبة الحكومة بنسبة 65%.
- للحفاظ على القانون والدستور بنسبة 54%.

وهذه الأسباب تعكس رؤية الشباب الكويتيين نحو الحاجة إلى التكتلات السياسية الجديدة. ومن جانب آخر فإن هناك عدداً من المتغيرات التي تعبر عن رؤية الشباب للتكتلات السياسية الراهنة والموجودة على الساحة الكويتية والتي جعل منها الشباب المبحوثون دوافع لدعوتهم لإنشاء تكتلات سياسية جديدة في الكويت، وقد تمثلت هذه الدوافع فيما يلي:

جدول (10)
أسباب حاجة النظام السياسي إلى تجمعات سياسية جديدة في الكويت

التعليم / الأسباب	الجامعيون		غير الجامعيين		الجملة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	العدد	%
لإعادة توزيع السلطات	68	65	70	65	268	67
لأن التجمعات السياسية الحالية غير كافية	71	59	69	58	257	64
لأنها الوسيلة الشرعية للتعبير عن كل فئات الشعب	70	65	65	59	259	64
لزيادة الفاعلية في مراقبة الحكومة	69	63	63	65	260	65
للحفاظ على القانون والدستور	56	61	56	46	219	54
لأن التكتلات السياسية الحالية تجمعات غير جماهيرية	67	65	67	59	258	%64
لأن القانون يضعف طبيعة عمل التكتلات السياسية الحالية	56	67	56	61	240	60
لأن التكتلات السياسية الحالية تبحث عن مصالح شخصية	67	66	67	65	265	66
طبيعة الحكم القائم لا تسمح للتكتلات السياسية الحالية بالوجود القوي	66	61	63	58	248	62
التكتلات السياسية الحالية لا تتمتع بالمرونة ومنغلقة على نفسها	56	65	66	56	243	60

- لأن التكتلات السياسية الحالية تجمعات غير جماهيرية بنسبة 64%.
- لأن القانون يضعف طبيعة عمل التكتلات السياسية الحالية بنسبة 60%.
- لأن التكتلات السياسية الحالية تبحث عن مصالح شخصية بنسبة 66%.
- لأن طبيعة الحكم القائم لا تسمح للتكتلات السياسية الحالية بالوجود القوي بنسبة 62%.
- لأن التكتلات السياسية الحالية لا تتمتع بالمرونة ومنغلقة على نفسها بنسبة 60%.

وهكذا نجد أن الشباب في الكويت إما أنه يطالب بتكتلات سياسية جديدة غير القائمة لتحقيق مطالب ديمقراطية مفقودة في ظل التنظيمات القائمة، وإما أنه يطالب

بتنظيمات جديدة لانتقاده للتنظيمات السياسية القائمة، والنقد دوماً يعبر عن الوعي السياسي، وهو ما يميز الشرائح المختلفة من الشباب الكويتيين. وثمة مجموعة من العوامل والأسباب التي أكدتها الغالبية العظمى من عينة الدراسة فيما يتعلق بموافقتهم على تحويل التجمعات السياسية إلى أحزاب يمكن الكشف عنها من البيانات الموضحة في الجدول التالي:

جدول (11)
أسباب موافقة المبحوثين على تحويل التجمعات السياسية إلى أحزاب سياسية

التعليم / أسباب الموافقة	الجامعيون		غير الجامعيين		الإجمالي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	العدد	%
لأن الأحزاب السياسية هي الصورة الفضلى لأي نظام حكم ديمقراطي	78	76	76	78	308	77
لأن الأحزاب لا تخلط بين ما هو تجمعات سياسية مدنية وأخرى اجتماعية	79	69	74	77	299	74
لأن الأحزاب كيانات مستقلة تدافع عن برامج محددة	83	76	75	79	303	75
لأن الأحزاب تتميز بوضوح الانتماءات الفكرية	76	73	76	69	294	73
لأن الأحزاب أكثر جرأة في المطالبة بالمشاركة في إدارة الحكم	79	74	77	77	304	76
لأن الأحزاب تحد من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة	76	69	76	69	290	72
لأن الأحزاب تمكن من تشكيل حكومة شعبية منتخبة	84	73	79	77	313	78

تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى ما يشبه الإجماع حول قضية أساسية في المشاركة السياسية وتطور نظام الحكم في الكويت؛ حيث أفادت نسبة 82% من الشباب المبحوثين بضرورة تحويل التكتلات السياسية الراهنة إلى أحزاب سياسية.

ويعتقد الباحث أن جدول (11) وما احتواه من بيانات وأسباب وراء مطالبة الشباب الكويتيين جامعيين وغير جامعيين من الذكور والإناث بأن تتحول التكتلات السياسية القائمة إلى أحزاب سياسية تعبر عن جوهر قضية المشاركة السياسية في الكويت؛ فقد عبر شباب الكويت عن وعيهم بأهمية التطور السياسي وتجاوز

مرحلة التكتلات السياسية إلى مرحلة الأحزاب السياسية، وأن الأمر صار ضرورة لابد منها، فالأحزاب السياسية تعني لدى الشباب الكويتيين الصورة الفضلى لأي نظام حكم ديمقراطي، وهي لا تخلط بين ما هو تجمعات سياسية مدنية وأخرى اجتماعية، وتتميز الأحزاب بأنها كيانات مستقلة تدافع عن برامج محددة، بالإضافة إلى أنها تتميز بوضوح الانتماءات الفكرية، وغالباً ما تكون أكثر جرأة في المطالبة بالمشاركة في إدارة الحكم، بالإضافة إلى أنها تحد من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة، وأخيراً فإنها تمكن من تشكيل حكومة شعبية منتخبة، وهو المطلب الذي صار شاغلاً لمجموع الشباب الكويتيين في الآونة الأخيرة، ونلاحظ أن غالبية شباب الكويت طالبوا بتغيير التكتلات السياسية القائمة إلى أحزاب سياسية، ولو أننا ألقينا نظرة على التكتلات السياسية القائمة في الكويت لوجدنا أنها تفتقر إلى كل ما حدده الشباب من صلاحيات للأحزاب، كما وردت ابتداء من عدم الخلط بين ما هو اجتماعي وسياسي، ووجود برامج واضحة لكل حزب، وقدرة أكثر على المطالبة في المشاركة في الحكم، والحدّ من قدرة السلطة التنفيذية على الهيمنة، وأخيراً قدرة الأحزاب على انتخاب حكومة.

4 – العلاقة تبادلية التأثير بين المجالين العام والخاص وانعكاسهما على المشاركة السياسية:

من خلال النظرة التمحيصيّة في العلاقة التبادلية للتأثير بين المجال الخاص والمجال العام، نجد أن أصل فكرة الفصل بين العام والخاص صعبة نظرياً وغير ممكنة عملياً، فهما فضاءان متداخلان. وإن الفعل السياسي المتمثل في المشاركة السياسية إنما ينتج عن تفاعلهما، فلا بد للنظام العام من أن يتدخل في المجال الخاص، ولا بد للخاص من أن يؤثر في المجال العام. ثم إن ادعاء الفصل الحادّ بينهما يفترض تمكّن قيام المجتمعات دون وجود رابط يشترك فيه أفرادها. ولكن كيف يكون هناك مجتمع أصلاً إذا كان أفراده مستقلين استقلالاً كاملاً؟ إن المبالغة في مفهوم فصل العام عن الخاص تعكس نظرة ميكانيكية للحياة افترضتها الحداثة، وكأن الإنسان الفرد آلة تحركها شفرات معينة عندما يدخل المجال العام ثم يستبدل بها أخرى عندما يدخل حياته الخاصة.

وعلى هذا الأساس، نجد أن ثمة تداخلاً واضحاً وملموساً بين المجالين العام والخاص، هذا التداخل الذي ينعكس على مستويات المشاركة ومعدلاتها؛ حيث يتعلم الشاب داخل المجال الخاص ويكتسب الثقافة السياسية وعناصرها ومفرداتها، التي

تنعكس فيما بعد على ممارساته وتوجهاته السياسية. كما يتداخل الدين ذاته في تشكيل بعض الممارسات في المجال العام، وفي هذا الصدد يشير أحمد زايد (2007) إلى أن الدين أمر يتعلق بالمجال الخاص؛ أي أنه يتعلق بالعلاقة بين الإنسان وخالقه، ولكن الممارسات السياسية الحياتية تدل على أن الدين ليس كذلك. فثمة حضور قوي للدين في المجال العام يكاد يصل إلى حد المراقبة والتتبع. ويصل هذا الحضور إلى درجة أن المتحدث في ندوة عامة أو في قناة تليفزيونية يكون حذراً – بل خائفاً – من أن يتبعه رقيب أو أن يهاجمه متطرف. إن الدول النامية تتأسس على عقلانية الخطاب ورشده، وعقلانية الممارسة والاستقلال النسبي ورشدهما بين مجالات الحياة المختلفة، ونحن لا نأمل في اختفاء الخطاب الديني من المجال العام، ولكن نأمل أن يدخله رشيداً عقلانياً لا اختزالياً ولا استبعادياً. وهذا ينطبق أيضاً على أصحاب النزعات العائلية والقبلية.

وللوقوف على التوجهات السياسية التي اكتسبها الفرد من المجال الخاص وانعكاساتها على المشاركة السياسية في المجال العام، تلخصها لنا البيانات الموضحة في جدول (12):

جدول (12)
الأشخاص الذين يفضل المبحوثون التصويت لهم في الانتخابات

العينة / الطرف الذي يصوت له	الجامعيون		غير الجامعيين		الجملة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	العدد	%
المرشح الذي ينتمي لعائلتي أو قبيلتي أو طائفتي	56	55	49	53	213	53,2
المرشح الذي ينتمي للتجمع السياسي الذي أنتمي إليه	31	29	26	31	117	29,2
من يمتلك برنامجاً واضحاً	14	23	17	16	70	17,6

تكشف البيانات الموضحة في جدول (12) أن القضية الأساسية في المشاركة السياسية هي قضية عائلية– قبلية– طائفية وليست ديمقراطية، ويجب أن نكون أكثر صراحة مع واقعنا السياسي، نعم المشاركة في الانتخابات سجلت معدلات مرتفعة، ولكن الأمر ليس له علاقة جوهرية بالديمقراطية؛ فهناك 53,2% من الشباب

اختار المرشح المنتمي لعائلته/ قبيلته/ طائفته. أما التجمعات السياسية فقد كان نصيبها 29,2%، والمرشح الذي يمتلك برنامجاً واضحاً حصل على 17,6%.

إذن، القضية سياسية واجتماعية في الوقت ذاته، ولو أننا افترضنا أن نسبة كبيرة من الشباب كان لديها الرغبة في انتخاب مرشح له برنامج واضح وفاعل، فإن الضبط الاجتماعي المحدد بالانتماء للعائلة/ للقبيلة/ للطائفة سوف يكون حائلاً دون تحقيق تلك القناعات.

ولعل هذه النتيجة تعكس تناقضاً واضحاً بين التوجهات السياسية للشباب وممارساتهم الفعلية؛ حيث إن الشباب من أفراد العينة يعتقدون أن النظام السياسي في الكويت بحاجة لتجمعات سياسية جديدة بنسبة 72%، وذلك من منطلق الرغبة في إعادة توزيع السلطات، والرغبة في المحافظة على القانون والدستور. كما يعتقد هؤلاء الشباب أيضاً أن الأحزاب السياسية تمثل الصورة الفضلى لأي نظام حكم ديمقراطي، كما أنها تتميز بوضوح الانتماءات الفكرية. ومن ثم فالبيانات الواردة في جدول (11) المتمثلة في أسباب موافقة المبحوثين على تحويل التجمعات السياسية إلى أحزاب سياسية – تعكس وعياً سياسياً عالياً، يتناقض مع ما جاء في جدول (12) الذي يعكس تقوقعاً اجتماعياً مغايراً للحس الديمقراطي الذي تقوم عليه المشاركة السياسية.

فعلى الرغم من أن هذه التوجهات المعيارية هي التي تسيطر على عقول الشباب الكويتيين (ذكوراً وإناثاً) (جامعيين وغير جامعيين) من أفراد العينة – كما جاء في الجدولين (10 و 11) – فإن ممارستهم الفعلية تشهد اتجاهاً معاكساً لتلك التوجهات، بما يوحي بأن ثمة تناقضاً يعيشه هؤلاء الشباب، خاصة عندما نتأمل سلوكهم الانتخابي من بيانات جدول (12)، حيث نجدهم على مستوى الواقع المعيش يدعمون وينتخبون المرشح الذي ينتمي للقبيلة أو العائلة أو الطائفة.

وفي هذا الصدد من الممكن طرح تفسير منطقي لهذا التناقض الظاهري؛ حيث يمكن إرجاع ذلك السلوك المتناقض إلى عدة أسباب، منها: عدم تفعيل سيادة القانون، وعدم تطبيقه بعدالة ومساواة على الجميع، وعدم إحكام عملية تنفيذ كثير من الأحكام القضائية؛ مما أشاع شعوراً عاماً بالظلم، وعدم حماية الدولة للحقوق كما يجب، وكانت النتيجة لجوء الفرد إلى القبيلة أو الطائفة أو الأسرة لتوفير هذه الحماية. هذا، فضلاً عن افتقار الأفراد بشكل عام، والشباب خصوصاً، إلى التمكن

من أدوات الفعل والمبادرة، بدءاً من مهارات الحوار والتفكير العلمي الهادف، وانتهاءً بالتأهيل الإداري والفني؛ مما يعوق قدرتهم على فهم تعقيدات الواقع والتعامل معه بكفاءة، ومن ثم يؤدي إلى اللجوء للتفسيرات الغيبية والحلول غير المعقولة للتحديات التي يواجهها الفرد (علي الزعبي وآخرون، 2012).

وما نستخلصه من ذلك، أن المجال الخاص لا يزال يسيطر على السلوك السياسي للشباب ويوجهه في المجتمع الكويتي. ولهذا أظهرت النتائج هيمنة القبلية والطائفية والعائلية على نظام يؤسس – بدرجة أولى – على الانتماء إلى القبيلة أو الطائفة أو العائلة. ففي هذا النظام يقدم المرشح إلى الانتخابات أو يشارك فيها بوصفه ممثلاً للقبيلة أو الطائفة أو العائلة بالأساس، وليس كفرد (عضو)، في المجتمع، ويعزز هذا السلوك طغيان المنافسات السياسية ذات الانتماءات الضيقة وإضعاف حالة الشعور بالمواطنة.

ومن ثم يمكننا القول: إن المشاركة السياسية تنطوي على الاختيار، وهي قدرة الشاب على أن يختار من بين البدائل، والاختيار عملية معقدة بالتأكيد وتحكمها مجموعة من الولاءات (سواء القبيلة، العائلة، أو الدولة). ومن المفترض أن الولاء يكون للدولة، وليس الانتماءات الأولية، ومن ثم فإن لحظة الاختيار تحتم على الشاب أن يفكر ويتصرف ككيان مستقل ذي سيادة ومواطن في الدولة؛ مما يربط بين المشاركة في الانتخابات والإحساس بالهوية (حنان أبو سكين، 2009، 8).

سادساً – نتائج الدراسة:

في ضوء التحليلات الميدانية والنظرية السابقة، يرى الباحث أن المجال العام يعد الوسيلة الفعالة لفك احتقان أي مجتمع. ففي أحيان كثيرة تصل العلاقات الطبيعية في أي دولة حديثة بين مجال التشريع والتنفيذ والمراقبة إلى منطقة مسدودة، تتمثل في يأس الشعب من قدرة هذه الأجهزة عن تقديم أية حلول. في هذه اللحظة يحضر المجال العام باعتباره الآلية السلمية الحضارية، التي تجتمع فيها الأفكار والمشاعر لتحقيق التغيير والخروج من النفق المظلم.

غير أن نتائج الدراسة الميدانية أوضحت التأثير القوي للمجال الخاص الكويتي على المجال العام، ولا سيما تأثير القبيلة والطائفة والأسرة؛ بحيث يمكننا القول إن هذه الانتماءات الضيقة في المجال الخاص تعد المحدد الرئيس للمشاركة السياسية بين الشباب الكويتيين. وهذه النتيجة تعني أنه على الرغم من الحداثة

والتحديث التي يشهدها المجتمع الكويتي في القرن الحادي والعشرين، فإنه لا تزال قيم المجتمع التقليدي وتقاليده هي التي تفرض سيطرتها في إدارة مجتمعنا وتوجهه وتحركه نحو ما تريد، حتى لو تحت مسميات سياسية حديثة كالأحزاب والتجمعات السياسية، فهذه المؤسسات تكوّن من خلال روابط قبلية وعائلية وطائفية (مذهبية) في الأساس، ومن ثم لم تستطع تفكيك الروابط العائلية والقبلية والطائفية، تلك الروابط التي انعكست على توجهات الشباب السياسية وأسهمت في تحديد خياراتهم السياسية وحجم مشاركتهم السياسية.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج الفرعية، التي يمكن عرضها على النحو التالي:

1 – ارتفاع مستوى المشاركة السياسية للشباب في المجتمع الكويتي في متغير من أهم متغيرات المشاركة السياسية، وهو المتمثل في المشاركة في الانتخابات؛ حيث بلغت نسبة من يشاركون غالباً في الانتخابات 48%، ونسبة من يشاركون أحياناً 32%. كما أظهرت نتائج الدراسة تقارب مستوى المشاركة بين الجامعيين وغير الجامعيين، وتقارب مستوى المشاركة بين الذكور والإناث.

2 – أن النوع (ذكر /أنثى) ليس له تأثير كبير في مستوى المشاركة السياسية للشباب، كذلك فإن مستوى التعليم لم يكن له تأثير كبير في مستوى المشاركة، وهي نتيجة مهمة قد تخالف ما خلص إليه آخرون. وهذه النتائج تؤكد قضية أساسية، هي أن الشباب الكويتيين يجمعون بين اتجاهات ورؤى وتصورات متشابهة إلى حد كبير تجاه القضايا الوطنية؛ ولهذا الأمر كثير من التفسيرات، لعل أبرزها أن مستوى التعليم لا يؤثر بشكل واضح في المستوى الاقتصادي للشباب، كما أن المرأة الكويتية أتاحت لها الدولة والثقافة الكويتية كثيراً مما هو متاح للذكور، ومن ثم فإن هذه الأمور قد انعكست إيجابياً على وحدة الاتجاهات نحو القضايا القومية.

3 – تعدد صور المشاركة في الانتخابات، وقد تمثلت هذه المشاركات في: انتخابات مجلس الأمة، انتخابات المجلس البلدي، الانتخابات النقابية، انتخابات النوادي الرياضية، وانتخابات الجمعيات الأهلية.

4 – كانت أسباب مشاركة الشباب السياسية ودوافعها على النحو التالي: لأن المشاركة مسؤولية، لاختيار أفضل المرشحين، لأن هذا حق دستوري، للرغبة في

المشاركة، لأن المرشح ينتمي إلى الأسرة أو القبيلة أو الطائفة، وكذلك بسبب انتماء المرشح للتجمع السياسي الذي يؤيده رغبة في التغيير.

5 – أن الغالبية من المبحوثين الجامعيين وغير الجامعيين يرون أن الساحة الكويتية تحتاج إلى تجمعات سياسية جديدة؛ الأمر الذي يعني أن شباب الكويت يرون التكتلات السياسية القائمة لا تعبر عن طموحاتهم السياسية الآنية.

6 – أن ثمة محددات اجتماعية تحدد مستويات المشاركة السياسية وحجمها – كفعل فردي أو جماعي شبابي – غير أن هذه المحددات تتباين تأثيراتها على عينة الدراسة من متغير إلى آخر (النوع، العمر، التعليم، التنشئة السياسية).

7 – أوضحت الدراسة أن ثمة مجموعة من العوامل والأسباب التي دعت الشباب إلى تأكيد ضرورة تأسيس تكتلات سياسية جديدة في الكويت، وقد تمثلت هذه الدوافع في أن: التكتلات السياسية الحالية تجمعات غير جماهيرية، القانون يضعف طبيعة عمل التكتلات السياسية الحالية، التكتلات السياسية الحالية تبحث عن مصالح شخصية، التكتلات السياسية الحالية لا يسمح لها بالوجود القوي، وأن التكتلات السياسية الحالية لا تتمتع بالمرونة ومنغلقة على نفسها.

8 – أن ثمة تأثيراً واضحاً للمجال الخاص، وهذا التأثير ينعكس على نمط المشاركة السياسية؛ حيث لوحظ أن الانتماء القبلي أو العائلي أو الطائفي هو المحدد الأول والأهم في تحديد المرشح في أي انتخابات تجرى في المجتمع الكويتي، وذلك بغض النظر عن كفاءته السياسية أو برنامجه ... إلخ. ومن ثم بدا واضحاً من بيانات الدراسة الميدانية ومعطياتها أن القضية الأساسية في المشاركة السياسية هي قضية فئوية (عائلية، قبلية، طائفية) وليست ديمقراطية.

9 – رغبة الشباب بضرورة تحويل التكتلات السياسية الراهنة إلى أحزاب سياسية. وقد حدد المبحوثون من شباب الكويت سبعة محددات تعبر عن دوافعهم لتحويل الكتل السياسية إلى أحزاب سياسية، تمثلت في أن: الأحزاب السياسية هي الصورة الفضلى لأي نظام حكم ديمقراطي، الأحزاب لا تخلط بين ما هو تجمعات سياسية مدنية وأخرى اجتماعية، الأحزاب كيانات مستقلة تدافع عن برامج محددة، الأحزاب تتميز بوضوح الانتماءات الفكرية، الأحزاب أكثر جرأة في المطالبة بالمشاركة في إدارة الحكم، الأحزاب تحد من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة، الأحزاب تمكن من تشكيل حكومة شعبية منتخبة.

10 – أن المجال الخاص لا يزال هو الأكثر تأثيراً من المجال العام الكويتي؛ فالقيم والمفاهيم والتوجهات التي يبثها ويغرسها المجال الخاص في عقول الشباب هي التي تسهم في صياغة واقع مشاركتهم السياسية وتحدد اتجاهاتها.

11 – أن المشاركة السياسية للشباب الكويتيين ترتبط طردياً مع العمر؛ بحيث إنه كلما ارتفع مستوى عمر الشاب، كانت حجم مشاركته السياسية أعلى، في حين تنخفض المشاركة السياسية مع انخفاض متوسط العمر.

12 – أن المجال العام الكويتي بدلاً من أن يحمل مفاهيم الحرية والديمقراطية، ومن ثم يشكل سلوكاً سياسياً موضوعياً للشباب ينطلق من قيم الكفاءة السياسية – كان امتداداً للمجال الخاص بما يحمله من توجهات قبلية وطائفية وعائلية.

13 – رأى الشباب الكويتيون أن التكتلات السياسية في الكويت الآن لا تلبي طموحاتهم السياسية، ومن ثم فهم بحاجة إلى تكتلات سياسية جديدة، تنهض على قيم ومفاهيم الحرية والديمقراطية والكفاءة السياسية، التي ينبغي أن يتحلى بها المجال العام الكويتي.

14 – أن أبرز الأسباب التي دفعت الشباب الكويتيين للبحث عن تكتلات سياسية جديدة يلتفون حولها، هي قيمة أساسية مؤداها: أن تصبح التكتلات السياسية الوسيلة الشرعية للتعبير عن كل فئات المجتمع وليس لأشخاص بعينهم يلتف حولهم المجال الخاص.

15 – الرغبة الملحة والضرورية للشباب الكويتيين في خلق مجال عام بالمعنى الديمقراطي الحديث، يتجلى في تكوين عدد من الأحزاب السياسية، بحيث تصبح هذه الأحزاب – فيما بعد – المساحة المشتركة بين أفراد المجتمع الكويتي، التي تعمل جاهدة على صياغة رأس مال سياسي عام وليس خاصاً. وهذا ما اتضح بشكل جلي من خلال المعايير التي اقترحها الشباب من أجل تحويل التجمعات السياسية إلى أحزاب، وفي مقدمة هذه المعايير: أن الأحزاب السياسية كيانات مستقلة تدافع عن برامج محددة وتتميز بوضوح الانتماءات الفكرية.

16 – رغبة أفراد العينة في إيجاد مجال عام يتجلى في تكتلات سياسية جديدة تصبح ساحات مستقلة عن الدولة وتصير مكرسة للنقاش العقلاني، بشرط ألا يتم استغلال هذه الساحات لتغليب مصلحة طرف على آخر، وإنما هي ساحة تسمح

لجميع المواطنين الدخول فيها كأعضاء سياسيين وبصفتهم العامة كمواطنين وليسوا كأفراد ينتمون إلى قبائل أو أسر أو طوائف.

المراجع:

إبراهيم البيومي (2010). أصول المجال العام وتحولاته في الاجتماع السياسي الإسلامي، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، العدد (15) صفر، فبراير: 141–180.

إبراهيم رجب (2005). **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية السلوكية**، القاهرة: دار الكتب.

إبراهيم النجار (2002). **نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **مجلة الديمقراطية**، العدد السادس.

أحمد زايد (2007). **صور من الخطاب الديني المعاصر**، القاهرة، دار العين للنشر.

أرماندو سالفانوري (2012). **المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام**، ترجمة: أحمد زايد، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

أكرم أحمد الصاوي (1995). الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على عملية المشاركة السياسية لدى الشباب في المجتمع المصري، جامعة المنصورة، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة.

إيمان بيبرس (2012). **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي**. القاهرة: جمعية نهوض وتنمية المرأة.

ثامر كامل محمد (2000). إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، السنة 22، العدد 251، 119، بيروت.

حنان أبو سكين (2009). المواطنة والمشاركة السياسية في مصر.. ثورة الاتصالات: الشبكة الدولية للمعلومات نموذجاً، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي الحادي عشر: المسؤولية الاجتماعية والمواطنة.

خالد أبو دوح (2007). تحولات المجال العام وعلاقتها بتبدلات رأس المال الديني في صعيد مصر. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. المؤتمر السنوي الحادي والعشرون للبحوث السياسية: تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي.

خالد أبو دوح (2011). مفهوم المجال العام: الأبعاد النظرية والتطبيقات، **مجلة إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد 15: 139–151.

خالد المغامس (1986). **الديوانية الكويتية وتأثيرها في الحياة النيابية**، الكويت: الطليعة.

خالد المغامس (1992). **الديوانية الكويتية: تأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي**، الكويت: الطليعة.

خلدون النقيب (2006). **اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة ميدانية**، الكويت: دار قرطاس للنشر.

سامية صالح (2005). **المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**. القاهرة: كلية التربية، جامعة عين شمس.

سعد الدين إبراهيم (1985). **المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سيد أبو ضيف (2002). المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، الكويت، **مجلة عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثالث.

شريف عوض (2011). الشباب ومجتمع المعلومات: دراسة لعملية التداول المعلوماتي بين الشباب في مدينة الجيزة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، **حوليات كلية الآداب**، العدد الأول:. 1–40.

الطاهر موهوب (2005). أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية. جامعة سوهاج، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة.

طه هلال (2009). التنشئة السياسية وخصائص الشخصية كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت. جامعة الزقازيق. كلية الآداب. رسالة ماجستير غير منشورة.

عبد الرؤوف الضبع (1999). ديناميات المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعة: دراسة ميدانية على طلاب جامعة أسيوط – فرع سوهاج، **مجلة كلية الآداب**، جامعة المنيا.

عطا شقفة (2008). تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة بغزة، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

علي جلبي (2009). المواطنة والمشاركة وانعكاساتهما في حياتنا اليومية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي الحادي عشر: المسؤولية الاجتماعية والمواطنة.

علي الزعبي، هدى الدخيل، تهاني المزيدي، طاهر البغلي، عمر آل دريع، مشعل المطيري، مبارك الهزاع (2012). "**مقترح لبرنامج العمل الحكومي للعام 2013/2014 بشأن تعزيز التماسك الاجتماعي والدفع بالتنمية البشرية**". الكويت، وزارة التنمية.

علي ليلة (2002). **الثقافة العربية والشباب**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

علي وطفة (2003). التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي. **عالم الفكر**، الكويت، المجلد 31، 3 يناير مارس: 65–109.

عماد صيام (2007). الدولة والمواطن في مصر والصراع لشغل المجال العام، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المؤتمر السنوي الحادي والعشرون للبحوث السياسية: تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي.

كمال المنوفي (1996). التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت. **عالم المعرفة**، الكويت.

كمال نجيب (2002). التعليم والمشاركة السياسية. القاهرة. **مجلة الديمقراطية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر، العدد الثامن: 97–101.

محمد السيد علوان (1994). المشاركة السياسية للشباب في شمال سيناء، في: كمال المنوفي،

حسنين توفيق (محررين)، **الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير**، المجلد الأول، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

محمد العجمي (1999). المشاركة السياسية للمرأة في الكويت: دراسة ميدانية، القاهرة: معهد الدراسات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة.

مروة نظير (2011). التنشئة السياسية في مصر خارج المؤسسات الحكومية بين النجاح والإخفاق، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي الثالث عشر: الاستثمار الاجتماعي ومستقبل مصر.

نجوان عبد المعبود (2007). الصورة الذهنية لحدود الحركة للمشاركة السياسية في المجال العام: دراسة ميدانية حول التصور الذهني للشباب عن الآثار الفاعلة في المجال العام الافتراضي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المؤتمر السنوي الحادي والعشرون للبحوث السياسية، تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي.

نجيب غلاب (2008). الوعي القبلي في مواجهة المجتمع المدني، **الحوار المتمدن**، العدد 2339. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid = 140233

نورهان الشيخ (2007). الشباب والمجال العام من أين يبدأ التغيير؟، جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المؤتمر السنوي الحادي والعشرون للبحوث السياسية: تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي.

هند الشمندي (2004). العلاقات القرابية وأثرها في بناء القوة السياسية: دراسة على عينة من أعضاء التنظيمات السياسية في محافظة سوهاج، جامعة أسيوط، كلية الآداب، رسالة دكتوراه غير منشورة.

يعقوب الكندري (2002). **الديوانية الكويتية: دورها الاجتماعي والسياسي**. لجنة التأليف والتعريب. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

يوسف غلوم (1996). تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، مجلد 24، عدد 3: 9–30.

يوسف غلوم و كاثرين ماير وشيري لوكير (1997). المشاركة السياسية في الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، مجلد 25، عدد 4. 11–29.

ويبيكيديا (2012) http://ar.wikipedia.org/wiki

Asen, R. (1999), Toward a normative conception of difference in public deliberation, *Argumentation and Advocacy* 25 (Winter): 115-129

Assad, R. & G. Barsoum (2007), Youth exclusion in Egypt: In search of 'Second Chances,. Middle East Youth Initiative Working Paper No.2. Available at SSRN: thhp://ssrn.com/abstract = 1087429 or: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn..1087429

Bean, C. (2007) Young people's voting patterns. In Saha, Lawrence J., Print, Murray, & Edwards, Kathy (Eds.) *Youth and political participation*. Sense Publishers, Rotterdam: 33-50.

Dalton, R. (2008). Citizenship norms and the expansion of political participation, *Political Studies*, Volume 56, Issue 1: 76-98.

Dhillon, N. (2008). *Middle East youth bulge: Challenge or opportunity?* The Brookings Institution, gttp://mail.gees.org/documentos/Documen-03017.pdf

Fraser, N. (1992). *Rethinking the public sphere: A contribution to the critique of actually existing democracy*, Social Text (Duke University Press) 25 (26): 56-80.

Fennema, M. & J. Tillie (2001). Civic community, Political participation and political trust of ethnic groups, *Connection* 24(1): 26-41.

Hauser, G. (1998). Vernacular dialogue and the rhetoricality of public opinion, *Communication Monographs* 65 (2): 83-107.

Huntington, S. & J. Nelson, (1976), *No easy choice: Political participation in developing countries*, Cambridge, MA: Harvard university press.

Mutz, D. C. (2002). The Consequences of cross-cutting networks for political participation, *American Journal of Political Science,* Vol. 46, No. 4: 838-855.

Rossi, F. M. (2009). Youth political participation: Is this the end of generational cleavage?, *International Sociology*; Vol. 24 Issue 4: 467-497

Ondercin, H. & D. Jones-White (2011). Gender Jeopardy: What is the impact of gender differences in political knowledge on political participation? *Social Science Quarterly*, Vol. 92 Issue 3: 521-551.

Silver, H. (2007). Social Exclusion: Comparative analysis of Europe and Middle East youth. middle East youth Initiative working paper No. 1. Available at SSRN: thhp://ssrn.com/abstract=1087432 or: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1087432

Tolbert, C. & R. Mcneat (2003). Unraveling the effects of the internet on political participation, *Political Research Quarterly*, Vol. 56, No. 2: 175-185.

Tian, Y. (2011). Communication behaviors as mediators: Examining links between Political orientation, Political communication, and political participation, *Communication Quarterly*, Vol. 59, Issue 3: 380-394.

Weitz-Shapiro, R, & M. Winters (2008). *Political participation and quality of life*, New York: Columbia university press.

Zukin, C., S. Keeter, M. Andolina, K. Jenkins & M. Carpini (2000). *A new engagement? political participation, Civic life, and the changing American citizen*. Oxford University Press, NY

قدم في: أكتوبر 2012
أجيز في: مارس 2013

Political Participation and the Public Sphere: A Field Study on a Sample of Kuwaiti Youth

Ali Alzuabi*

The study addresses the level of participation of Kuwaiti Youth in political life and its relation to the public sphere. It primarily focuses on a number of important issues such as: the size of political participation of Kuwaiti youth and their motives, areas and patterns of political participation, characteristics of the public sphere in which the youth are involved, the overlap between the public and private spheres, and its influence on the political participation of Kuwaiti youth, as well as the social and cultural determinants of political participation in the Kuwaiti society. The study concludes that the public sphere, which the Kuwaiti youth are involved with, determines the nature of their political participation at large. In other words, it is the values, norms, and concepts generated by the public sphere that are reflected in the daily political thought and behavior of the Kuwaiti youth.

Keywords: Public sphere, Youth, Determinants of political participation, Kuwait

* Dept of Social Science, College of Social Sciences, Kuwaiti University, Kuwait.